شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة

التقرير السنوي

2025

شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة

Mesaieed Petrochemical Holding Company

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار أحياناً إلى شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بعبارة "مسيعيد القابضة" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بمنتجات المجموعة، (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع، (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية، (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية، (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية، (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها وموظفيها ومستشاريها ووكلائها والشركات المتعاقدة معها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ومشاريعها المشتركة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة

ص.ب. 3212، الدوحة، قطر
هاتف: 2080 4013 974+
فاكس: 9750 4013 974+
الموقع الإلكتروني: www.mphc.com.qa
البريد الإلكتروني: mphc@qatarenergy.qa

"على الرغم من التقلبات التي يشهدها الاقتصاد الكلي، حققت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة مجموعة من النتائج الاستثنائية، حيث شكَّلَ التميز التشغيلي أهمية محورية مع التركيز على تحقيق النمو"

الرسالة

تعظيم قيمة محفظة أعمال المجموعة وتوسيع نطاقها للاستفادة من قيمة اللقيم المتوافر في دولة قطر.

الرؤية

أن تصبح مسيعيد للبتروكيماويات القابضة إحدى الشركات التي توفر منتجات بتروكيماوية عالية الجودة وتلتزم بمعايير البيئة والسلامة وتعمل على زيادة ربحية أصولها بما يعظم من القيمة المضافة للمساهمين.

المحتويات

مجلس الإدارة	08
كلمة رئيس مجلس الإدارة	10
تقرير مجلس الإدارة	14
تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة	17
نبذة حول مجموعة مسيعيد القابضة	24
نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة	30
تقرير مدقق الحسابات الخارجي المستقل	34
البيانات المالية	46
تقرير حوكمة الشركة 2025	52

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس الإدارة

السيد/ أحمد سيف السليطي

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ محمد سالم المري
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبي
عضو

السيد/عبدالعزيز جاسم المفتاح
عضو

السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي
عضو

السيد/ محمد عيسى المناعي
عضو

السيد/ علي ناصر تلفت
عضو

السيد / أحمد سيف السليطي

رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"في ظل تحديات الاقتصاد الكلي والتقلبات المستمرة، يُجسّد المركز المالي لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة قوتنا التنافسية ومرونتنا المالية. ونحن ماضون بعزمٍ ثابت على ترسيخ القيمة والاستقرار على المدى الطويل."

السادة المساهمون الكرام،

يسرّني ويشرّفني تقديم التقرير السنوي لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ق.ع (المجموعة)، عن السنة المالية المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والذي يُجسّد في مضمونه المكانة الراسخة التي تتبوّأها الشركة بصفتها أحد أعمدة صناعة البتروكيماويات، وأحد أكثر التكتلات تنوّعًا وريادةً في أرجاء المنطقة.

وأود أن أعرب عن خالص التقدير وأصدق التهاني لزملائي أعضاء مجلس الإدارة وفرق الإدارة العليا في شركات المجموعة على تفانيهم وجهودهم المخلصة التي أثمرت عن تحقيق هذا الأداء المتميّز. ولا يفوتني في هذا المقام أن أخصّ مساهمينا الكرام بأسمى آيات الشكر والعرفان، تقديرًا لثقتهم الغالية ودعمهم المتواصل.

بيئة الاقتصاد الكلي

واجه قطاع البتروكيماويات العالمي تحديات جسيمة خلال عام 2025، نشأت عن فائض هيكلي في القدرة الإنتاجية، وضعف في الطلب، وتصاعد الضغوط المتعلقة بالاستدامة. وبالنظر إلى الاستثمارات التي ضُخت بعد الجائحة في وحدات الإنتاج، نرصد أنها تجاوزت بأشواط معدلات نمو الطلب، ما أدى إلى هبوط معدلات التشغيل للمواد الكيميائية الأساسية إلى أدنى مستوياتها التاريخية. وقد ترتب على ذلك تراجع في هوامش الربح، وإغلاق بعض الأصول الإنتاجية، وتزايد عمليات الدمج وتسارع وتيرتها في القطاع. كما ظلّ التعافي بطيئًا، لا سيّما في قطاعات التغليف وصناعة السيارات، بينما أضافت تقلبات الأسعار وتغيّر الأطر التنظيمية مزيدًا من التعقيد إلى المشهد العام.

وعلى ضوء هذا المشهد العالمي المضطرب، لم تكن شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بمنأى عن هذه التحديات، إذ تأثر أداؤها باستمرار التراجع في أسعار السلع الأساسية عبر مختلف قطاعات محفظتها الاستثمارية، وهو اتجاه يعكس ضعف الطلب العالمي وارتفاع المعروض إثر دخول قدرات إنتاجية جديدة إلى السوق، علاوة على احتدام المنافسة في الأسواق. وقد ضاعف من حدّة هذه الضغوط السعرية تقلب تكاليف المواد الأولية والطاقة—وعلى رأسها النفط الخام والنافثا—فيما أدت سياسات الشراء الحذرة في ظل الضبابية الاقتصادية إلى انكماش الهوامش الربحية عبر القطاع. وتؤكد هذه العوامل مجتمعةً حدة التحديات التي تواجه منتجي البتروكيماويات، وتعزز في الوقت ذاته أهمية الحفاظ على المرونة التشغيلية.

الإنجازات الاستراتيجية

على الرغم من استمرار تقلب الأوضاع الاقتصادية الكلية، فقد حافظت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة على التزامها الراسخ بالتميّز التشغيلي والتنمية المستدامة، وهو التزام تجلّى في التحسن المتواصل للعمليات التشغيلية، وتعزيز موثوقية المصانع، وصون سلامة الأصول وجودتها. وعلى صعيد الاستدامة، أولت المجموعة كامل جهودها للحد من بصمتها البيئية، مع تركيز واضح على رفع كفاءة استهلاك الطاقة وترشيد استخدامها.

وخلال عام 2025، ركّز قطاع البتروكيماويات على التميّز التشغيلي والاستدامة وتنمية الكفاءات البشرية، محققًا شهادات اعتماد دولية، ومتوّجًا بإنجاز مرموق تمثل في جائزة التحوّل الرقمي. كما واصل القطاع التزامه بأعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة دون تسجيل أي حوادث جسيمة، مع إحراز تقدم ملموس في مشروعات خفض الانبعاثات. وقد أسهمت مبادرات التميّز التشغيلي المتعددة، وتطوير إجراءات المشتريات، في رفع كفاءة الأداء.

وفي العام ذاته، أحرزت شركة قطر للفينيل تقدمًا لافتًا في عدد من المشروعات الاستراتيجية والتشغيلية، من أبرزها الانتهاء من مشروع تطوير الشبكة الكهربائية لمعالجة قيود الإمداد بالطاقة التي تؤثر على مصنع الكلور، إلى جانب إطلاق مشروعات طويلة الأمد ضمن برنامج الاستدامة والموثوقية. وقد ركّزت الإدارة جهودها على تحسين عمليات الإنتاج واستخدام المواد الأولية، مع قرب تشغيل مصنع البولي فينيل كلوريد الجديد الذي من شأنه تعزيز التكامل الداخلي وتقليل الاعتماد على الواردات. كما أعطيت دراسات ترشيد الطاقة وتحسين الأداء البيئي الأولوية القصوى لترشيد التكاليف والامتثال للمتطلبات التنظيمية، فيما تحققت درجة عالية من الاستقرار التشغيلي بفضل انخفاض عدد الإغلاقات غير المخططة. وبرز أيضًا مشروع تطوير تقنية الخلايا الغشائية لما يحمله من إمكانات كبيرة لتحقيق وفورات في استهلاك الطاقة.

وقد أعلنت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة خلال العام عن توصلها لاتفاق لإعادة هيكلة شراكتها في مشروع منشأة إنتاج الملح المتطورة في قطر. ستُقام هذه المنشأة المبتكرة عبر هيكل ملكية جديد للشراكة بين شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بحصة قدرها 60%، وشركة قطر للصناعات التحويلية بحصة 40%. وتشكل إعادة الهيكلة خطوة محورية في تقدم المشروع، مما يضمن سلاسة العمليات وتعزيز التعاون بين الشركاء الحاليين. تهدف المنشأة إلى الاستفادة من أحدث التقنيات لتلبية الطلب المتنامي والمساهمة في جهود قطر لتنويع القطاع الصناعي. وتظل شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) مدير المشروع، مقدّمة جميع أشكال الدعم المتعلق به. وستنتج المنشأة المقترحة الملح الصناعي للقطاع التحويلي، وملح الطعام، بالإضافة إلى منتجات ثانوية قيّمة أخرى.

ومن الإنجازات البارزة التي تحققت خلال العام إكمال مصنع البولي فينيل كلوريد الجديد، الذي بدأ عملياته في نهاية 2025. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز التكامل الداخلي مع مرافق شركة قطر للفينيل القائمة في مدينة مسيعيد الصناعية، وتقليل الاعتماد على المواد المستوردة من خلال الاستفادة من المواد الأولية المنتجة محليًا. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمنشأة البولي فينيل كلوريد 350,000 طن متري، ومن المتوقع أن يُضيف هذا المشروع قيمة مضافة لكل من مسيعيد للبتروكيماويات القابضة والقطاع الصناعي الوطني. وقد موّلت الشركة بناء المصنع الجديد بما يتناسب مع حصتها في شركة قطر للفينيل.

الأداء المالي

شهد عام 2025 نتائج مالية عكست حجم التحديات التي واجهتها مجموعة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة على امتداد العام، إذ تأثرت المجموعة بظروف الاقتصاد الكلي وضغوطه الخارجية، إضافة إلى التوقف المخطط له في قطاع البتروكيماويات، وهما عاملان أساسيان أسهما في تراجع حجم الإنتاج وانخفاض مستويات الربحية. وقد سجّلت المجموعة صافي ربح بلغ 533 مليون ريال قطري، بانخفاض نسبته 26% مقارنةً بنتائج العام السابق، الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على العائد على السهم الذي تراجع إلى 0.042 ريال قطري، مقابل 0.057 ريال قطري للسهم في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

القيمة المضافة للمساهمين

منذ تأسيس مجموعة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة في عام 2013، بلغت إجمالي التوزيعات النقدية نحو 12 مليار ريال قطري، في تجسيد واضح لالتزام مجلس الإدارة الثابت بصون حقوق المساهمين وتعزيز عوائدهم على المدى الطويل. و بالنظر إلى السيولة المطلوبة للمشاريع الرأسمالية الحالية والمستقبلية، ومع الأخذ في الاعتبار التوقعات الاقتصادية الكلية الحالية على المدى القصير والمتوسط، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن النصف الثاني من عام 2025 بقيمة 201 مليون ريال قطري ،بما يعادل 0.016 ريال للسهم الواحد. وبذلك، يصل إجمالي الأرباح السنوية الموزعة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025 إلى 528 مليون ريال قطري، أي ما يعادل 0.042 ريال للسهم الواحد عن العام كاملًا. ويظل هذا المقترح مرهوناً بموافقة الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي.

الخاتمة

نيابة عن مجلس الإدارة، يسرّني أن أُعرب عن عميق امتناني لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، لقيادته الملهمة وجهوده الحثيثة في الدعم والتوجيه نحو تعزيز كفاءة قطاع الطاقة في دولة قطر، حيث كان لسموه الدور الفاعل الرئيسي في تحقيق نهضة البلاد نحو مجتمع متطوّر وملتزم بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة. تفتخر شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بهويتها القطرية، مؤكدةً على التزامها الراسخ تجاه دعم تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

كما يسرّني القول بأنني على ثقة تامّة باستعداد زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لشركات المجموعة استعدادًا تامًا لتحقيق النجاح في العام القادم الذي سيحمل في طياته بكل تأكيد مجموعة من الفرص والتحديات الجديدة، مما سيستوجب بذل الكثير من الجهود لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة. وبناءً على ذلك، نتطلّع للتعاون معًا من أجل ضمان الدور الفعّال لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة في تحقيق النمو الاقتصادي لدولة قطر.

تقرير مجلس الإدارة

سجلت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة أداءً ماليًا قويًا في عام 2025، متجاوزةً التحديات المعقدة مع حفاظها الدائم على التركيز على التميّز التشغيلي وخلق قيمة مستدامة.

ويُسعد مجلس الإدارة أن يقدم استعراضه السنوي للأداء المالي والتشغيلي للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

استراتيجيتنا

تتمحور استراتيجية الأعمال الخاصة بشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة حول تعزيز حضورها في السوق من خلال رفع مستويات الإنتاجية والكفاءة، وذلك عبر تحقيق أقصى استفادة من عمليات الإنتاج، وتطبيق معايير صارمة للصحة والسلامة والبيئة، فضلاً عن مبادرات التميّز التشغيلي. علاوة على ذلك، تسعى الشركة، سواء بشكل مباشر أو من خلال مشاريعها المشتركة الحالية، إلى توجيه رأس المال نحو مشاريع النمو التي تعزز من موقعها التنافسي وتحقق قيمة مستدامة طويلة الأجل.

الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

واجه قطاع البتروكيماويات العالمي تحديات جسيمة خلال عام 2025، نشأت عن فائض هيكلي في القدرة الإنتاجية، وضعف الطلب، وتصاعد الضغوط المتعلقة بالاستدامة. فقد فاقت الإضافات الإنتاجية التي تمت بعد الجائحة مستوى الاستهلاك، مما دفع معدلات التشغيل للمواد الكيماوية الأساسية إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، وضغط على الهوامش الربحية. كما أضافت تقلبات الأسعار المرتبطة بتكاليف المواد الأولية والطاقة، إلى جانب التعافي البطيء في قطاعي التعبئة والتغليف والسيارات، مزيدًا من حالة عدم اليقين. وقد أدت هذه الديناميكيات إلى إعادة هيكلة الأصول وعمليات الدمج، في حين تستمر التحولات التنظيمية في إجهاد المشغلين.

وقد شهدت أسعار الكلور القلوي خلال عام 2025 انخفاضًا إلى مستوياتها الأدنى منذ جائحة كوفيد، نتيجة الفائض المستمر في الطاقة الانتاجية وضعف الطلب في القطاعات التي تستخدم الكلور القلوي كمادة أولية، إضافةً إلى تباطؤ نشاط البناء والتشييد. كما أدت المخزونات المرتفعة وسلوك الاستهلاك الصناعي الحذر إلى تآكل هوامش الربح. ولا تزال العوامل الاقتصادية المعاكسة في الاقتصاد الكلي تثقل كاهل التعافي، محافظةً بذلك على استمرار الضغط على الأسعار.

نقاط القوة التنافسية

تمثل المشاريع المشتركة لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة قيمة استراتيجية كبيرة بفضل إمدادات المواد الخام الموثوقة والفعّالة من حيث التكلفة، والسيولة القوية، والقدرة على توليد تدفقات نقدية كبيرة. كما تتمتع الشركة بميزة تنافسية فريدة على خلفية تحالفاتها المبرمة مع شركاء مرموقين ومعروفين على مستوى العالم.

علاوة على ذلك، تتعاون مشاريعنا المشتركة مع شركة قطر للطاقة للتسويق، الرائدة عالميًا في تسويق وتوزيع المنتجات الكيماوية، حيث تسهم هذه الشراكة في تعزيز وصولنا إلى الأسواق الدولية، وضمان استقرار وسلاسة عمليات بيع المنتجات حتى في ظل تقلبات السوق، بما يحقق أقصى العوائد الممكنة.

شهد عام 2020 دمج شركة "منتجات" من الناحية التشغيلية مع شركة قطر للطاقة. وبعد صدور القانون رقم (9) لعام 2024، أنهت قطر للطاقة عملية إعادة هيكلة شركة "منتجات" ودمجها بعدما قامت بإحالة جميع الأنشطة التي كانت تُنفّذ سابقًا بموجب اتفاقيات الوكالة إلى الشركة التابعة المملوكة لها بالكامل، وهي شركة قطر للطاقة للتسويق. وقد أفضت هذه القوى الاستراتيجية إلى تمكين شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة من تحقيق التميّز التشغيلي وتعزيز حضورها جغرافيًا، مع احتفاظها بمركز نقدي قوي خلال السنوات الماضية. وبالتطلع إلى المستقبل، ستواصل جميع المشاريع المشتركة لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة تسخير التقنيات المتقدمة لتعزيز مكانة الشركة على الصعيدي الإقليمي والدولي.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

حافظت جميع المشاريع المشتركة لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة خلال هذا العام على مستوى أداء متميز في مجالات الصحة والسلامة والبيئة، مؤكدًة بذلك التزامها الراسخ بالقيم الأساسية للشركة. وقد حققت هذه المشاريع إنجازات بارزة في مجال الصحة والسلامة والبيئة تمثلت في الحصول على العديد من شهادات وفق المعايير الدولية، وتعزيز بروتوكولات سلامة العمليات، فضلاً عن إكمال 18 سنة متتالية دون تسجيل إصابة واحدة بمرض الإجهاد الحراري في مختلف منشآت الشركة. وبالتطلع إلى المستقبل، نؤكد على استمرار التزامنا بالتميز ورفع كفاءة الأداء في هذه المجالات الحيوية، مع التركيز على الارتقاء بممارسات الصحة والسلامة والبيئة وفق أعلى المعايير العالمية، وتحسين جودة المنتجات، وتمكين القوى العاملة، وضمان استمرارية الموثوقية التشغيلية.

تحقيق الكفاءة في ترشيد التكلفة وتحسين مستويات الإنتاج: خطوة نحو التميز التشغيلي

واصلت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة خلال عام 2025 إعطاء الأولوية لتحقيق الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة التنافسية في التكاليف، بهدف الحفاظ على مكانتها كشركة رائدة منخفضة التكلفة وموثوقة. في قطاع البتروكيماويات، تم تطبيق نظام التميّز التشغيلي بشكل منظم ومتوافق مع المعايير الدولية، مع التركيز على الصحة والسلامة والبيئة، والأمن، والجودة والموثوقية. وقد لعبت مبادرة التميز في الأداء التشغيلي دورًا محوريًا في خفض التكاليف وتعزيز الأداء التشغيلي. أما في قطاع الكلور القلوي، فقد مكّن التخطيط الاستراتيجي للمواد الخام والتكامل مع شركة قابكو من تحقيق تحسين فعّال في التكاليف، في حين دعمت الدراسات المتعلقة بكفاءة الطاقة والامتثال البيئي استدامة العمليات التشغيلية. كما شهد القطاع تحولًا نوعيًا في إجراءات المشتريات، تم تنفيذه بالتعاون مع شركة استشارية عالمية، حيث تم الانتقال نحو التوريد الاستراتيجي وإدارة الفئات، مما أسهم في تحسين كفاءة رأس المال وضبط المخزون ، ظل معدل التوقفات غير المخطط لها منخفضًا بشكل استثنائي، ما يعكس التزام شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بالموثوقية والتحسين المستمر مما ساهم في تحسن مستويات الانتاج.

النفقات الرأسمالية وتطوير الأعمال

بلغ إجمالي الإنفاق الرأسمالي لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة في عام 2025 ما قيمته 573 مليون ريال قطري (بما يتناسب مع حصة الشركة)، حيث تم توجيه هذا الإنفاق بشكل أساسي نحو أنشطة الصيانة، وتعزيز موثوقية العمليات، ومشاريع الصحة، والسلامة والبيئة. كما تم استثمار مبلغ إضافي قدره 178 مليون ريال قطري (بما يتناسب مع حصة الشركة) في مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد. وفي إطار استراتيجيتها للتوسع محليًا، أكملت شركة قطر للفينيل، المشروع المشترك لشركة مسيعيد، إنشاء مصنع البولي فينيل كلوريد بتكلفة إجمالية بلغت 300 مليون دولار أمريكي، ويستهدف المصنع تحقيق طاقة إنتاجية سنوية مخططة تبلغ 350,000 طن متري، مع تحويل مونومر كلوريد الفينيل الحالي إلى بولي فينيل كلوريد. وقد قامت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بتمويل 55.2% من تكلفة المشروع من السيولة المتاحة، بما يتوافق مع حصتها في شركة قطر للفينيل، وستظل المساهم الأكبر بعد انتهاء الاتفاقية الحالية للمشروع المشترك.

أما في قطاع البتروكيماويات، فقد تركزت الاستثمارات الرأسمالية على العديد من المبادرات التي تعزز الكفاءة التشغيلية وتدعم الاستدامة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى خفض تصريف مياه العمليات وتحديث البنية التحتية الحيوية.

وفي قطاع الكلور القلوي، فقد بلغ الإنفاق الرأسمالي لعام 2025 ما قيمته 290 مليون ريال قطري (بما يتناسب مع حصة الشركة)، وتم تخصيصه بشكل رئيسي لمشاريع كبرى مثل مصنع البولي فينيل كلوريد، بالإضافة إلى مبادرات تحسين توافر المصنع، والتي شملت أعمال الصيانة ومعالجة تقادم المعدات.

الأداء المالي

أعلنت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة عن تحقيق صافي أرباح بقيمة 533 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مسجلةً انخفاضًا بنسبة 26% مقارنة بالعام الماضي. ويعزى هذا التراجع في الربحية بشكل رئيسي إلى انخفاض إيرادات المجموعة بنسبة 6% لتصل إلى 2.6 مليار ريال قطري. ورغم هذه التحديات، نجحت شركات المجموعة في الحفاظ على قوتها ومرونتها التشغيلية، حيث بلغ الإنتاج السنوي 1,142 ألف طن متري. وقد شهد الإنتاج خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 زيادة بنسبة 5% مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك أساسًا إلى تعزيز موثوقية المصانع على الرغم من أعمال الصيانة المخطط لها في منشآت شركة كيوكيم 2. وعلى مستوى المجموعة، انخفضت أسعار البيع المجمعة بنسبة 10% خلال عام 2025، ما أسهم في انخفاض صافي الأرباح بمقدار 216 مليون ريال قطري مقارنة بالعام السابق. فيما ارتفع حجم المبيعات بنسبة 4% على أساس سنوي، مما أدى إلى ارتفاع في أرباح المجموعة بمقدار 51 مليون ريال قطري. وفي سياق آخر، حافظت المجموعة على سيولة قوية طوال العام، حيث بلغ النقد المحتفظ به لدى شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة (بما في ذلك الحصة النسبية من الأرصدة النقدية والمصرفية المحتفظ بها في المشاريع المشتركة) نحو 3.5 مليار ريال قطري في نهاية السنة المالية 2025. فيما بلغ إجمالي الأصول 16.5 مليار ريال قطري في 31 ديسمبر 2025.

التوزيع المقترح لأرباح الأسهم

بعد النظر إلى السيولة اللازمة للمشاريع الرأسمالية الجارية والمستقبلية، ومع مراعاة التوقعات العامة للاقتصاد الكلي، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن النصف الثاني من عام 2025 بقيمة 201 مليون ريال قطري، بما يعادل 0.016 ريال للسهم الواحد. وبذلك، يصل إجمالي الأرباح السنوية الموزعة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025 إلى 528 مليون ريال قطري، أي ما يعادل 0.042 ريال للسهم الواحد عن العام كاملًا. ويظل هذا المقترح مرهوناً بموافقة الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي.

الخاتمة

يُعرب مجلس الإدارة عن امتنانه لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، على قيادته الحكيمة ورؤيته الاستراتيجية. ونتوجّه أيضًا بالامتنان لسعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، على رؤيته وقيادته. والشكر أيضًا موصول لأعضاء الإدارة والموظفين العاملين لدى شركات المجموعة على تفانيهم في العمل، والتزامهم، وجهودهم الحثيثة. كما نودّ أيضًا أن نشكر مساهمينا الكرام على استمرار ثقتهم الكبيرة بنا.

تقرير مجلس الإدارة بشأن القطاعات

قطاع البتروكيماويات

الاستراتيجية والإنجازات الرئيسية

تواصل الكيانات المنتجة ضمن القطاع سعيها الدؤوب لتحقيق هدفها المتمثل في أن تصبح من الشركات التي تتسم بالأمان والموثوقية والمسؤولية، بما يتوافق مع استراتيجيتها التي تُعطي الأولوية لتحقيق العوائد للمساهمين من خلال تحقيق التميّز التشغيلي وضمان استدامة عمليات جميع الكيانات. يمكن تحقيق هذا الهدف بفضل امتلاك الشركة لقوى عاملة ماهرة ومدربة تدريبًا جيدًا، تُعطي الأولوية المستمرة لتطوير الموظفين القطريين في كافة جوانب العمل. تتوافق هذه الأهداف الجوهرية مع رؤية القطاع التي تنص على: "تحقيق النمو المستدام بما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية، وجعلها الشركة الرائدة بين الشركات العالمية في قطاع البتروكيماويات بحلول عام 2027."

وفي إطار هذا الهدف، ركز قطاع البتروكيماويات على خلق قيمة طويلة الأمد لمساهميه، مؤكدًا التزامه بالتميّز المؤسسي ودمج الاستدامة ضمن الأنشطة الأساسية للأعمال. ويعتمد تحقيق هذه الغايات على توافر قوى عاملة مدربة وماهرة، تعطي الأولوية لتطوير الموظفين القطريين في جميع مجالات العمل.

وتشكل رفاهية موظفينا وتطويرهم ركيزة أساسية من أولوياتنا الاستراتيجية، إذ يلتزم قطاع البتروكيماويات التزامًا تامًا بتوفير التدريب اللازم لتحقيق التطوير الشخصي والمهني لموظفينا، وإتاحة الفرص التي تضمن استعدادهم الدائم لمواجهة التحديات المستقبلية.

وعلاوة على ذلك، تستفيد شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) من التحول الرقمي كأحد أولوياتها الاستراتيجية، من خلال تطوير وتنفيذ التقنيات الرقمية وإحداث تغييرات ثقافية تهدف إلى تحسين أداء المؤسسة بشكل جذري، وتنفيذ العمليات بكفاءة في جميع المجالات ذات الصلة، وضمان مستوى عالٍ من الأمن السيبراني.

وقد حددت شركة قطر للكيماويات (كيوكيم) مجموعة من الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد، تنقسم إلى الفئات التالية تحت مسمى المحاور الاستراتيجية:

- دعم تحقيق التميز في الأعمال
- تعزيز الاستدامة
- تحقيق النمو المستمر
- امتلاك فريق عمل موهوب ومؤهل

وخلال عام 2025، واصلت شركة كيوكيم أدائها الاستثنائي في عدة مجالات، منها: سلامة العمليات والأداء البيئي والتكلفة والاستدامة والنمو والتكنولوجيا.

أنجزنا أكبر عملية صيانة شاملة في تاريخ الشركة في منشآت كيوكيم ٢ وارلوك ، مع الإنجازات التالية:

- لم تُسجّل أي إصابات، ولم تُسجّل أي حوادث تتعلق بسلامة العمليات من المستوى الأول أو الثاني، ولم تُسجّل أي حوادث بيئية تستدعي الإبلاغ.
- تمّ إنجاز ما يقارب 6.7 مليون ساعة عمل آمنة، مع ذروة بلغ عدد العاملين المتعاقدين في الموقعين معًا 10,200 عامل.
- تمّ تنفيذ 3,958 مهمة ومشروعًا.

ومن بين أبرز الإنجازات:

- إكمال إعادة اعتماد الشهادات وفق المعايير الدولية المعترف بها، وهي ISO 9001 وISO 14001 وISO 45001 وRC 14001، بما يسهم في تحسين سلامة الموظفين، وتقليل المخاطر في مواقع العمل، وتهيئة بيئة عمل أفضل وأكثر أمانًا.
- حصول شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) على جائزة مبادرة التميّز التشغيلي من شركة شيفرون فيليبس للكيماويات، تقديرًا لها على تنفيذ "تطبيق تتبع تصاريح العمل الإلكتروني"، وهو حل مبتكر يعزز السلامة والسيطرة التشغيلية خلال عام 2024.

مستجدات الاقتصاد الكلي

تظل التوقعات لعام 2025 متواضعة في ظل زيادة المعروض العالمي في قطاع البتروكيماويات، وما يترتب على ذلك من تأثير انخفاض تكاليف النفط الخام، بالإضافة إلى استمرار اختلال التوازن بين العرض والطلب، وتصاعد الضغوط الجيوسياسية، والتي تشكل جميعها تحديات رئيسية تؤثر على الأسعار وهوامش الربح في الصناعة.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

يواصل القطاع منح الالتزام التام بصحة وسلامة موظفيه ومقاوليه، فضلًا عن مسؤوليته البيئية تجاه المجتمعات التي يعمل فيها، أولوية قصوى في جميع أنشطته. وقد تجلّى هذا الالتزام بوضوح خلال عام 2025 من خلال مؤشرات أداء استثنائية، أبرزها:

- الاحتفال بمرور 18 سنة متتالية دون وقوع أي حادث مسجّل مرتبط بالإجهاد الحراري، مما يعكس فاعلية الإجراءات الاستباقية لحماية القوى العاملة من المخاطر الحرارية.
- تعزيز التكامل بين برنامج "السير بخطى ثابتة" وبرامج الموارد البشرية، بما يعكس التزام الشركة بالسلامة والتميّز التشغيلي.
- عدم تسجيل أي حوادث سلامة من المستوى الأول أو الثاني.
- واجهت شركة كيوكيم بعض التحديات في مجال السلامة الشخصية مع تسجيل أربعة إصابات قابلة للتسجيل (وفق تعريفات إدارة السلامة والصحة المهنية). وقد تم التعامل مع هذه التحديات من خلال تحديد الأسباب الجذرية واتخاذ إجراءات وقائية إضافية، مع البقاء ضمن الحدود المعتمدة لعام 2025.
- نجحت شركتنا في الحفاظ على الحد الأدنى من لأحداث البيئية حيث لم يحدث سوى حدث واحد فقط في عام 2025 ضمن الحد المسموح به وهو 3 أحداث.نجاح شركة راس لفان للأولفينس المحدودة (ارلوك) في إتمام و تشغيل مشروع خفض السوائل المطروحة لقرابة الصفر 2025،بينما لا يزال المشروع لدى مدينة مسيعيد الصناعية في مرحلة التخطيط.

كما بدأت شركة كيوكيم خلال عام 2025 في تنفيذ مشاريع العمل المناخي وترشيد استهلاك الطاقة بهدف تحقيق أهداف خفض كثافة الانبعاثات لعام 2030، بما في ذلك تشكيل فريق مشاريع مخصص للتنفيذ. كما يتم تنظيم حملات توعية داخلية لتعزيز فهم الموظفين وبناء ثقافة استدامة متينة عبر جميع مستويات الشركة.

تحقيق الكفاءة في ترشيد التكلفة

حافظت الكيانات المنتجة في القطاع على التزامها الراسخ بنموذج تشغيل فعال من حيث التكلفة، يوازن بين الحكمة في إدارة النفقات وضرورة الحفاظ على الأصول لضمان تشغيلها بأعلى مستويات الأمان والموثوقية.

وقد قام القطاع بتطبيق نظام التميز التشغيلي لتحسين توحيد المعايير، وتعزيز الكفاءة، وضمان الامتثال في مختلف المجالات الحيوية، وعلى رأسها: البيئة، الصحة والسلامة، والأمن، والموثوقية، والجودة. ويأتي هذا النظام متسقًا مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية، حيث يقدم منهجًا منظمًا لتوجيه الأنشطة، وتقييم الأداء، والتخطيط لعمليات التحسين، والاستفادة من الخبرات المكتسبة.

شكلت مبادرة تميز الأداء التشغيلي ركيزة من الركائز الأساسية للجهود التي تبذلها الكيانات في سبيل تحقيق الكفاءة. حيث تعد هذه المبادرة من العناصر الجوهرية لإدارة استراتيجيات القطاع المسؤولة عن تنفيذ وتطوير نظام التميز التشغيلي، وأنظمة الأيزو المعمول بها بقيادة إدارة مبادرة تميز الأداء التشغيلي مثل: الأيزو 9001 والأيزو 14001 والأيزو 45001 ونظام الرعاية المسؤولة (RC14001). يتيح نظام الإدارة البيئية (الرعاية المسؤولة) لفرق العمل القدرة على تحديد الفجوات في مجال التميز التشغيلي / الرعاية المسؤولة، وتعزيز الفرص، وتطوير الممارسات والأنظمة التي تدمج متطلبات التميز التشغيلي/ الرعاية المسؤولة ضمن مهام سير العمل الروتيني. فضلًا عن ذلك، تساهم مبادرة تميز الأداء التشغيلي في تحديد وتطوير وتنفيذ الفرص المناسبة لتلبية معايير الكيانات ومتطلبات الامتثال والتنظيم، والتوافق مع احتياجات العمل، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

جدير بالذكر أنه يوجد حاليًا 39 مبادرة من مبادرات التميز التشغيلي في مرحلة التنفيذ، و19 مبادرة في مرحلة التقييم بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكلفة. علاوة على ذلك، وبالشراكة مع شركة استشارية عالمية مرموقة، نجحت مبادرة تميز الأداء التشغيلي في إحداث تحول جذري في أنشطة التعاقد والمشتريات بالقطاع. وقد غيّر هذا التحول التركيز التشغيلي التقليدي للمؤسسة إلى مشتريات استراتيجية مع إدارة المشتريات التشغيلية وإدارة الفئات، مما أدى إلى تحسين العمليات وابتكار طرق مشتريات بديلة، وزيادة كفاءة رأس المال من خلال خفض التكاليف والمخزون. كما تتقدم مختلف المبادرات الداخلية لإدارة التميز التشغيلي في مجالات الإنتاج والأقسام الفنية.

تحسين مستويات الإنتاج

أبرز إنجازات الإنتاج:

- بلغ إجمالي إنتاج المشتقات 1190 ألف طن متري، هو ما يتماشى تقريبًا مع إنتاج العام الماضي البالغ 1191 ألف طن متري؛ وقد تحسنت العمليات.
- الموثوقة على الرغم من أن عام 2025 هو عام الصيانة المخطط لها لكيوكام 2. لم تُسجَّل أية شكاوى مبررة من العملاء بخصوص المشتقات في عام 2025.

الأداء المالي

حقق القطاع صافي ربح قدره 656 مليون ريال قطري للعام الحالي، بانخفاض قدره 10% مقارنة بالعام الماضي، ويعود ذلك جزئياً إلى انخفاض الأسعار. الذي قابله انخفاض في التكاليف. انخفض متوسط أسعار المنتجات بنسبة 6% مقارنة بالعام السابق.

مستجدات النفقات الرأسمالية

وصلت النفقات الرأسمالية المتكبدة في القطاع خلال عام 2025 إلى 283 مليون ريال قطري، (حصة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة)، حيث شكلت المشاريع الرئيسية حوالي 90% من إجمالي النفقات الرأسمالية، ومن أبرز تلك المشاريع الصيانة الدورية في شركة كيوكيم 2 خلال 2025، ومشروع شركة ارلوك، وترقية رصيف الميناء العائم، وعمليات تنظيف خطوط أنابيب ارلوك، والخزانات، وزيادة القدرة الإنتاجية، وتشغيل الآلي في شركة ارلوك، وتحديث أجهزة الراديو في شركة كيوكيم وشركة ارلوك.

ويسهم مشروع شركة راس لفان للأولفينس لخفض السوائل المطروحة لقرابة الصفر في تقليل تصريف مياه العمليات مباشرة إلى البحر دون الحاجة إلى إجراء المزيد من عمليات المعالجة.

ويضم مشروع ترقية رصيف الميناء العائم مجموعة من برامج الترميم والتحسين، ويشكل عنصرًا مهمًا للغاية في البنية التحتية المتاحة حاليًا، كما أنه سيواصل دعم القطاع على المدى المنظور.

فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية خلال السنوات الخمس المقبلة (2026-2030)، من المتوقع أن ينفق القطاع 980 مليون ريال قطري (حصة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة) على مشاريع متنوعة، تشمل: أعمال الصيانة الدورية، ومشروع "كيو-كيم" للحد من تصريف السوائل إلى أدنى حد، وتحديث الخزانات، وتوفير بدائل للإيثان ومياه البحر. وتشمل المشاريع الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر، تحسينات في العمليات (الصحة والسلامة والبيئة، وموثوقية المصنع، وسلامته) والصيانة. وستساهم هذه المشاريع في تحسين سلامة العمليات التشغيلية للمنشآت، وموثوقيتها، وإنتاجيتها، وخفض الانبعاثات، ضمان الامتثال للوائح، مما يؤدي إلى تحسين التدفقات النقدية التشغيلية من خلال زيادة الكفاءة.

الكلور القلوي

الاستراتيجية

تتمحور الركائز الاستراتيجية الرئيسة للقطاع حول ثلاثة محاور متكاملة، ألا وهي: التميّز، والاستدامة، والتنويع والنمو. ففي إطار تحقيق التميّز، يستهدف القطاع تعزيز كفاءة المصانع ورفع درجة الاعتمادية التشغيلية، بما يضمن بلوغ أهداف الإنتاج على نحو أكثر اتساقًا، ومن ثمّ زيادة إيرادات البيع، مع الالتزام في الوقت ذاته بالحفاظ على هيكل تكلفة مُحسّن يضمن تعظيم الهوامش. أما في جانب الاستدامة، فيتمثل الهدف في الارتقاء بمعايير السلامة وتقليص البصمة البيئية. وفيما يتعلّق بمحور التنويع والنمو، فإن الهدف طويل الأمد فهو التوسّع وبدء تشغيل مشروع مصنع البولي فينيل كلوريد الجديد، بما يثري محفظة المنتجات، ويعزّز هامش مساهمة الناتج عن إنتاج البولي فينيل كلوريد.

وقد انصبّ التركيز خلال العام على رفع موثوقية وحدات الإنتاج وضمان سلامة الأصول، بعد أن شكّل هذا الجانب تحدّيًا مستمرًا خلال الأعوام السابقة. وقد تمثل التحدي الرئيسي في التغلب على المشاكل التي واجهتها وحدة مفاعل الأوكسي، والتي أدّت إلى ارتفاع خسائر المحفّزات. وعلى الرغم من تمكن الفريق من احتواء الوضع دون اللجوء إلى إيقاف اضطراري غير مخطط له، فإن ذلك ترتّب عليه خسائر في الإنتاج نتيجة استمرار التشغيل عند معدلات محدودة لفترة أطول من المتوقع. كما تراجعت معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية والكفاءة التشغيلية الشاملة للمعدات عن المستهدف، بفعل التحديات التشغيلية القائمة، وهو ما انعكس بدوره على تحقيق أهداف إيرادات المبيعات. وزاد من وطأة ذلك تأثر النتائج بالوضع العام للسوق، الذي اتسم بأسعار أدنى.

أبرز الإنجازات:

- استكمال ترقية الشبكة الكهربائية في عام 2025، وهو ما من شأنه تمكين شركة قطر للفينيل من تجاوز قيود إمدادات الطاقة التي أثّرت سابقًا على أداء مصنع الكلور وقيّدت قدرته الإنتاجية.
- البدء في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية طويلة الأمد ضمن برنامج الاستدامة والموثوقية لشركة قطر للفينيل للسنوات المقبلة، مع التركيز على مشروع تطوير تقنية الخلايا الغشائية الذي من المتوقع أن يُسهم في تحقيق وفورات ملموسة في استهلاك الطاقة.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

في عام 2025، واجهت أسواق الكلور-القلوي العالمية ضغوطًا مستمرة على الهوامش نتيجة ضعف الطلب على الكلور واستمرار فائض المعروض، في حين ظلت أساسيات سوق الصودا الكاوية أكثر استقرارًا نسبيًا. وأسهمت الإضافات الكبيرة في الطاقات الإنتاجية في الصين في زيادة المنافسة التصديرية، مما أدى إلى مزيد من الضغوط على الأسعار الإقليمية. وعلى الرغم من هذه التحديات العالمية، حافظ منتجو الشرق الأوسط، بما في ذلك عملياتنا، على موقع تنافسي قوي مدعومًا بـ انخفاض تكاليف الطاقة الهيكلية وتحول المنطقة نحو تقنيات الأغشية عالية الكفاءة. كما ظل الطلب الإقليمي متماسكًا، مدفوعًا بالتوسع الصناعي وتنامي احتياجات معالجة المياه. وفي المقابل، ساهمت ارتفاع تكاليف الطاقة والامتثال الكربوني في أوروبا في توسيع فجوة التنافسية لصالح المنتجين في الشرق الأوسط، مما عزز المزايا الاستراتيجية لبيئتنا التشغيلية في مواجهة ظروف سوق عالمية صعبة.

مصنع البولي فينيل كلوريد الجديد :يتمتع منتجو ثنائي كلورو الإيثان (EDC) وكلوريد الفينيل الأحادي (VCM) بقدرة محدودة على التأثير في الأسعار، نظرًا لأن تجارتهما تتطلب قدرات متخصصة تحد من قاعدة العملاء وتزيد من تعقيدات النقل. ويكاد الطلب على EDC وVCM يكون مرتبطًا بالكامل بإنتاج البولي فينيل كلوريد، مع توفر مواد أولية أقل تكلفة من مناطق مثل ساحل الخليج الأمريكي والشرق الأوسط. وعلى النقيض، يتمتع البولي فينيل كلوريد بتنوع واسع في الاستخدامات النهائية — بما في ذلك الأنابيب، الأغشية، التطبيقات الطبية وغيرها — الأمر الذي يمنحه مرونة أعلى وقوة تسعيرية أقوى.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

في عام 2025، سجلت شركة قابكو، بصفتها مشغّل شركة قطر للفينيل، أدنى معدل حوادث إجمالي خلال العقد الأخير عند 0.08. وقد تم تعزيز معايير وإجراءات الصحة والسلامة والجودة والبيئة عبر مجموعة من المبادرات، في مقدمتها إدارة معدات، وإدارة الخراطيم المؤقتة، وتحليل سلامة الوظائف، وتصنيف المناطق الخطرة، ورسم خرائط أجهزة الكشف عن الحرائق والغازات، وحملات استعراض السلامة قبل التشغيل، والحملات الميدانية، استنادًا إلى ملاحظات الفرق المتخصصة في حوكمة الصحة والسلامة والبيئة والجودة. علاوة على ذلك، أطلقت الشركة حملة ميدانية خلال أيام السلامة العالمية لتسليط الضوء على "القواعد الذهبية" الاثني عشر التي تعتمدها شركة قابكو كمبادئ وأساسيات للسلامة في العمل. كما تم تطوير برنامج التدريب والتوجيه من خلال إطلاق مبادرة "شارع السلامة في شركة قابكو"، لتعزيز التعلم عبر أمثلة عملية للحالات الآمنة وغير الآمنة، واستعراض الدروس المستفادة من الحوادث السابقة.

شهد عام 2025 تحقيق محطات رئيسية في تنفيذ المشاريع، حيث تم بدء التشغيل الآمن والناجح لمصنع البولي فينيل كلوريد، إلى جانب الانتهاء من تشغيل وحدة استعادة الحرارة (HRSG) وفقًا للخطة المعتمدة. وقد نُفذت هذه المشاريع بما يتوافق بالكامل مع متطلبات سلامة العمليات وإطار حوكمة الصحة والسلامة والبيئة (HSE) المعتمد لدى شركة قابكو.

كما شملت المبادرات الرئيسية خلال العام حملة السلامة الشتوية، التي هدفت إلى تعزيز الالتزام بإجراءات ومعايير الصحة والسلامة والبيئة والجودة (HSEQ) الحرجة لدى شركة قابكو، بما يدعم ترسيخ ثقافة السلامة عبر جميع العمليات.

وفي عام 2025، واصل إطار برنامج "مكان آمن للمشاركة وتحقيق النتائج"، تركزت الجهود على الاستدامة والتحسين المستمر خلال عام 2025، وقد أديرت هذه الأنشطة عبر هيكل حوكمة قوي. ومن خلال التنسيق مع جميع فرق العمل واللجان الفرعية، تم تحقيق إنجازات رئيسية في مجالات التركيز لعام 2025، وعلى رأسها تحديد جميع المخاطر الرئيسية في المصانع بما في ذلك مصنع البولي فينيل كلوريد ، وإغلاق البنود المستحقة للتقييم الكمي للمخاطر، وتنفيذ 21 من أصل 22 توصية في تدقيق إدارة سلامة العمليات.

تم تعزيز برنامج "إدارة الحواجز بشكل أكبر من خلال التركيز على أعلى عشرة مخاطر لسلامة العمليات في قابكو، وبمشاركة فاعلة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك كوادر العمل الميدانية. وقد أنجز بنجاح إعداد نماذج BowTie وخطط ما قبل الحوادث لكافة المخاطر العشرة الرئيسية. كما شكّلت حملات أساسيات سلامة العمليات، (PSB)، بما في ذلك تحديد الخطوط الحمراء، إحدى أبرز محطات العام، مدعومة بتفاعل قوي من الشركاء.

وإضافة إلى ذلك، تم إجراء مراجعة شاملة لدراسة تحليل المخاطر (PHA) لمصنع الإيثيلين بالتعاون مع فرق التشغيل والعمليات والصيانة والسلامة الفنية بهدف ضمان التنفيذ الفعّال وفي الوقت المناسب للتوصيات.

سجل مؤشر صحة سلامة العمليات تحسنًا ملموسًا، مدفوعًا بالتركيز المستمر على المؤشرات الاستباقية، ولا سيما ما يتعلق بإدارة وضمان سلامة المعدات الحرجة. كما تم الانتهاء من عمليات تدقيق السلامة الفنية وتدقيق فرق العمل الفرعية دون رصد أي ثغرات منهجية، حيث حظيت ممارسات قابكو في مجال سلامة العمليات بتقدير إيجابي من قبل المدققين. وإلى جانب ذلك، تم تنفيذ برامج توعوية وتدريبية في أساسيات سلامة العمليات ونظام إدارة سلامة العمليات (PSM) بهدف تعزيز كفاءة الكوادر وترسيخ ثقافة السلامة على مستوى المؤسسة.

في الجانب البيئي، استمر التركيز على الالتزام البيئي، مع تحقيق إنجازات مهمة في الحد من اللهب وتقليل عمليات حرق الغاز. وساهم إنجاز مشاريع وحدات استرجاع الحرارة في تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة وتحقيق وفورات في الطاقة، بما يتوافق مع أهداف الاستدامة للشركة. وقد حققت الوحدة 45 في شركة قابكو عمليات سلسة وموثوقة خلال 2025، وتمكنت من تحقيق أهدافها الخاصة بجودة تصريف المياه المعالجة، إلى جانب تطبيق نظام التصريف شبه الصفري للسوائل. وفي هذا السياق، تم الانتهاء من أعمال التعديلات الفنية وجاهزيتها للتشغيل، بما يسمح بنقل المياه المعالجة من وحدة 46 (محطة معالجة مياه الصرف التابعة لشركة قطر للفينيل) إلى وحدة 45 في قابكو بغرض إعادة الاستخدام، بما يسهم في الامتثال لمتطلبات وزارة البيئة والتغير المناخي الخاصة بمشروع خفض السوائل المطروحة لقرابة الصفر لشركة قطر للفينيل. وتساهم كل هذه الإنجازات في تحقيق أهداف الاستدامة المتمثلة في حماية البيئة والحد من النفايات والحفاظ على الموارد.

هذا وتعمل إدارة الإطفاء بالتنسيق الوثيق مع شركة قطر للطاقة لمواءمة استجابتها للحالات لطارئة ضمن مشروع "استجابة"، بما في ذلك إدخال برامج تدريب معتمدة على قيادة الحوادث (ICS100,200,300 and 400) لجميع الأدوار الرئيسة في نظام إدارة الحوادث. ومن المتوقع إصدار خطة إدارة الطوارئ الجديدة لعام 2025 لتعكس جميع التعديلات وتعزيز التشغيل البيني الفعّال في حال وقوع أي طارئ.

وبالنظر إلى المستقبل، ستواصل مجموعة الصحة والسلامة والبيئة والجودة جهودها لرقمنة عملياتها الرئيسية، بما يشمل نظام إدارة الحوادث، وبرنامج جولات السلامة القيادية، ولوحة حوكمة الصحة والسلامة والبيئة والجودة، لتعزيز الكفاءة وتحقيق نتائج فائقة في مجالات الصحة والسلامة والبيئة. سيتم إيلاء الأولوية لتنفيذ خطط عمل التقييم الكمي للمخاطر ودمج مشروع البولي فينيل كلوريد في هيكل الحوكمة لضمان عمليات آمنه وسلسة للمشروع.

تحقيق الكفاءة في ترشيد التكلفة

ظلّت الكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية من حيث التكلفة في صدارة الأولويات للحفاظ على مكانة شركة قطر للفينيل كمنتج موثوق ومنخفض التكلفة طوال عام 2025. وقد عززت الإدارة التعاون بين الإدارات المختلفة من خلال إعادة تموضع الفرق بشكل استراتيجي لتحسين استخدام اللقيم والتخطيط المسبق لأي احتياجات محتملة لاستيراد الإيثيلين، بما يضمن استمرارية العمليات وكفاءتها من حيث التكلفة.

وتواصل الإدارة سعيها نحو تحقيق التميّز التشغيلي على المدى الطويل من خلال خفض استهلاك الطاقة، وتعزيز الالتزام البيئي، وتقوية الرقابة على التكاليف. وفي هذا الإطار، تم تشكيل فريق عمل متخصص لمراجعة وتحسين التكاليف، بما يعزز التزام الشركة بالانضباط المالي.

كما ظلّ الاعتماد التشغيلي عند مستويات عالية للغاية، حيث تم الإبقاء على حالات التوقف غير المخطط لها وانقطاعات التشغيل عند مستويات منخفضة، نتيجة برامج متينة لسلامة الأصول، وتعزيز الصيانة الوقائية، وترسيخ ثقافة التحسين المستمر. ويؤكد هذا الأداء التشغيلي القوي التزام شركة قطر للفينيل الراسخ بعمليات آمنة وفعّالة وموثوقة، بما يدعم المرونة المالية وخلق القيمة الاستراتيجية لأصحاب المصلحة.

تحسين مستويات الإنتاج

المبادرات الاستراتيجية والتحسينات التشغيلية

كثفت الإدارة تركيزها على عدة محاور رئيسية لتعزيز الكفاءة وضبط التكاليف:

- **إدارة الإنتاج والمواد الأولية:** تعمل الفرق الاستراتيجية باستمرار على تحسين استخدام المواد الأولية والتخطيط لاحتياجات استيراد الإيثيلين. ومن أبز الإنجازات التي تحققت هذا العام الانتهاء المتوقع لمصنع البولي فينيل كلوريد الجديد، الذي بدأ عملياته في نهاية عام 2025.
- **تحسين استهلاك الطاقة والالتزام البيئي:** تم تطوير دراسات خاصة تركز على تحسين استهلاك الطاقة والالتزام البيئي وفقًا لمبادئ وزارة البيئة والتغير المناخي للحد من حرق الغازات، وذلك بهدف زيادة ضبط وترشيد التكاليف التشغيلية وضمان زيادة الإنتاج. هذه المبادرات ضرورية لكل من الأداء المالي والمسؤولية البيئية.
- **الاستقرار التشغيلي:** أدى التركيز على التميز التشغيلي إلى تحقيق أرباح، إذ ظلّت عمليات الإغلاق غير المخطط لها وحالات التعطل منخفضة للغاية في 2025، رغم التراجع الطفيف في الإنتاج، مما يعكس التزام الإدارة المستمر بموثوقية وكفاءة العمليات. هذا الاستقرار هو عامل رئيسي في الحفاظ على إنتاجية ثابتة وإدارة التكاليف بفعالية.

وفيما يتعلق بتحسين الإنتاج، سعى القطاع إلى تحقيق أفضل مستويات الإنتاج الممكنة دون أن يكون ذلك على حساب معايير الجودة والسلامة.

علاوة على ذلك، ارتفع الإنتاج السنوي من محلول الصودا الكاوية مقارنة بالعام الماضي بنسبة 12.7%. كما تحسن معدل استخدام المصانع بشكل ملحوظ، حيث وصل معدل استخدام مصنع الكلورين إلى 96.2% في عام 2025 مقابل 85.2% في عام 2024، فيما بلغت نسبة استخدام مصنع مونومر كلوريد الفينيل 80.9% في عام 2025 مقابل 75.1% في عام 2024. ولم يتم إجراء أي أعمال صيانة مخطط لها خلال 2025، وتم تمديد جدول الصيانة ليشمل فترة التوقف المخطط في الربع الثاني من 2026.

الأداء المالي

حقق قطاع الكلور القلوي إيرادات تقارب 0.7 مليار ريال قطري في عام 2025، مسجلاً أنخفاضاً بنسبة 6% مقارنة بالعام السابق، ويُعزى هذا التراجع في الإيرادات بصورة رئيسية إلى انخفاض متوسط أسعار البيع عبر المنتجات الرئيسية خلال العام، وذلك على الرغم من بقاء الطلب العام في السوق عند مستويات مستقرة نسبيًا.

كما تكبّد القطاع خسارة صافية قدرها 41 مليون ريال قطري في عام 2025، ما يعكس تدهورًا ملحوظًا مقارنة بأداء العام الماضي. وجاءت هذه الخسارة مدفوعة بشكل أساسي بتراجع ظروف التسعير خلال عام 2025 مقارنة بعام 2024، وذلك رغم الزيادة المسجلة في أحجام المبيعات لكل من الصودا الكاوية، وثنائي كلورو الإيثان، وكلوريد الفينيل الأحادي.

إضافة إلى ذلك، ارتفعت تكلفة البضائع المباعة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة التكاليف المباشرة، مما أدى إلى مزيد من الضغوط على الهوامش على الرغم من التحسن في أحجام المبيعات.

مستجدات الإنفاق الرأسمالي

بلغت النفقات الرأسمالية فيللقطاع خلال عام 2025 نحو 290 مليون ريال قطري، وتركّزت بشكل رئيسي على مشاريع استراتيجية كبرى، من أبرزها مشروع بولي فينيل كلوريد (PVC)، إلى جانب مبادرات تهدف إلى تعزيز جاهزية وتوافر المصانع. وشملت هذه النفقات أنشطة الصيانة المخطط لها والاستثمارات المتعلقة بمعالجة تقادم المعدات.

وبالنظر إلى الفترة 2026–2030، يتوقع القطاع تنفيذ نفقات رأسمالية تُقدّر بنحو 442 مليون ريال قطري موزعة بين مشاريع رأسمالية قائمة وأخرى جديدة. وتشمل المبادرات الرئيسية إعادة تأهيل وتطوير شبكة الكهرباء التابعة لقابكو (كمشروع مشترك)، إضافة إلى ترقية الخلايا إلى الجيل السادس.

وتهدف هذه الاستثمارات إلى تعزيز الاعتمادية التشغيلية على المدى الطويل، وتحسين توافر المصانع، ودعم الأهداف الاستراتيجية للنمو المستدام للقطاع.

نبذة حول مجموعة مسيعيد القابضة

استعراض عام

تأسست شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق (يشار إليها بعبارة "مسيعيد القابضة" أو "المجموعة") في 29 مايو من عام 2013. وعنوانها المسجل هو ص.ب. 3212 الدوحة، قطر. ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الشركة في قطاعين مختلفين: البتروكيماويات والكلور القلوي.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة، المساهم الأكبر في الشركة، جميع وظائف المكتب الرئيسي للمجموعة بموجب اتفاقية خدمات. وتُدار عمليات المشاريع المشتركة للمجموعة من قِبَل مجالس إدارتها وفرقها الإدارية العليا، كلا فيما يخصه بصورة مستقلة.

هيكل الملكية

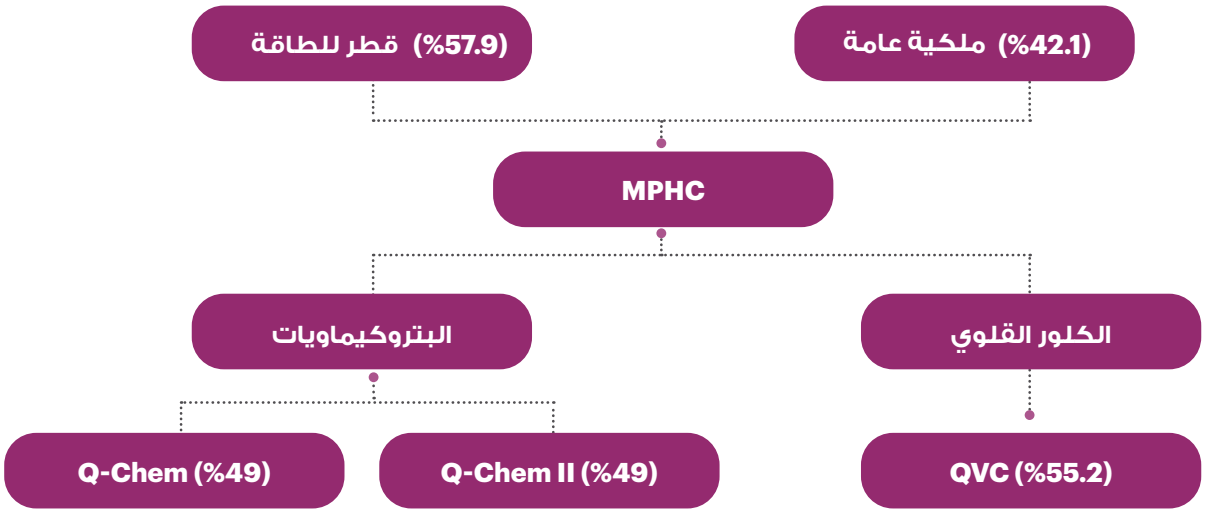

أداء شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة لعام 2025

الإنتاج (ألف طن متري)

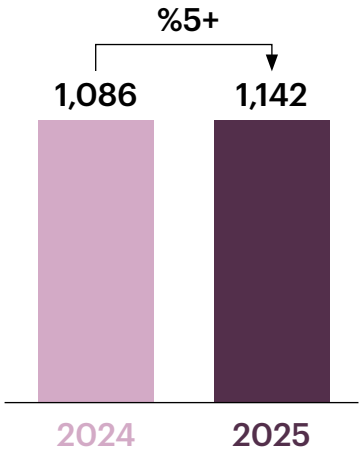

أحجام المبيعات (ألف طن متري)

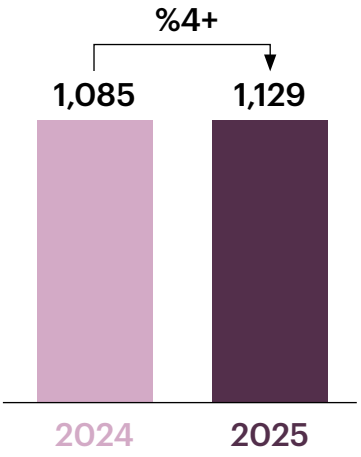

الإيرادات (مليون ريال قطري)

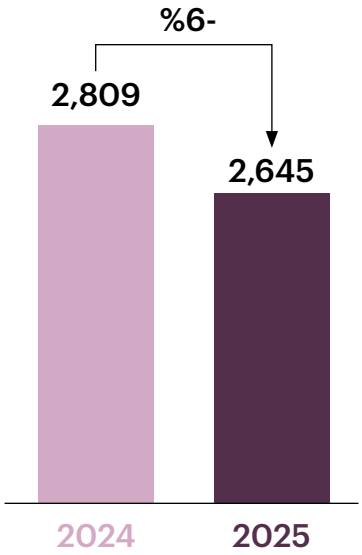

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

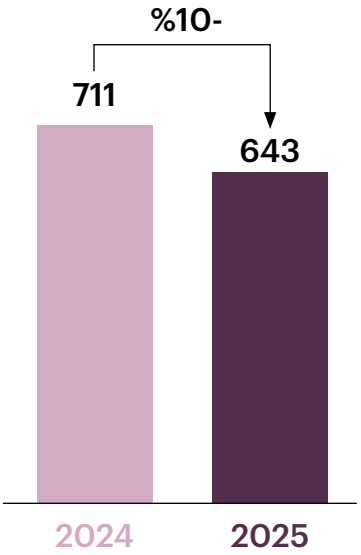

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

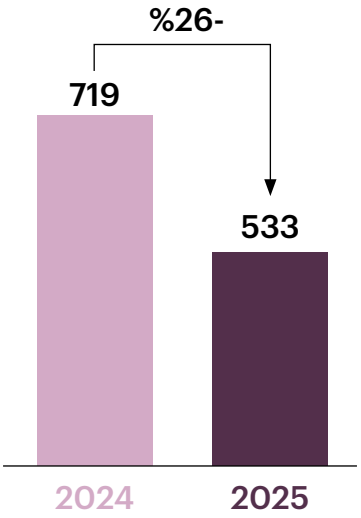

العائد على السهم (ريال قطري) (إلى ثلاث نقاط عشريه)

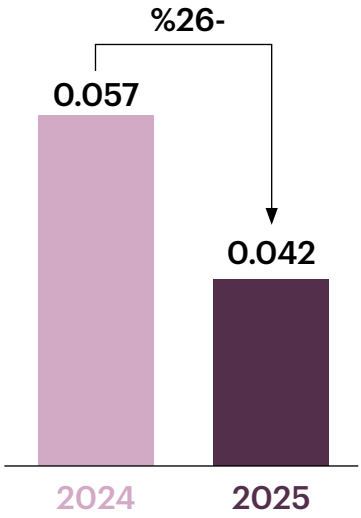

الإيرادات من المبيعات حسب المنطقة الجغرافية (%)

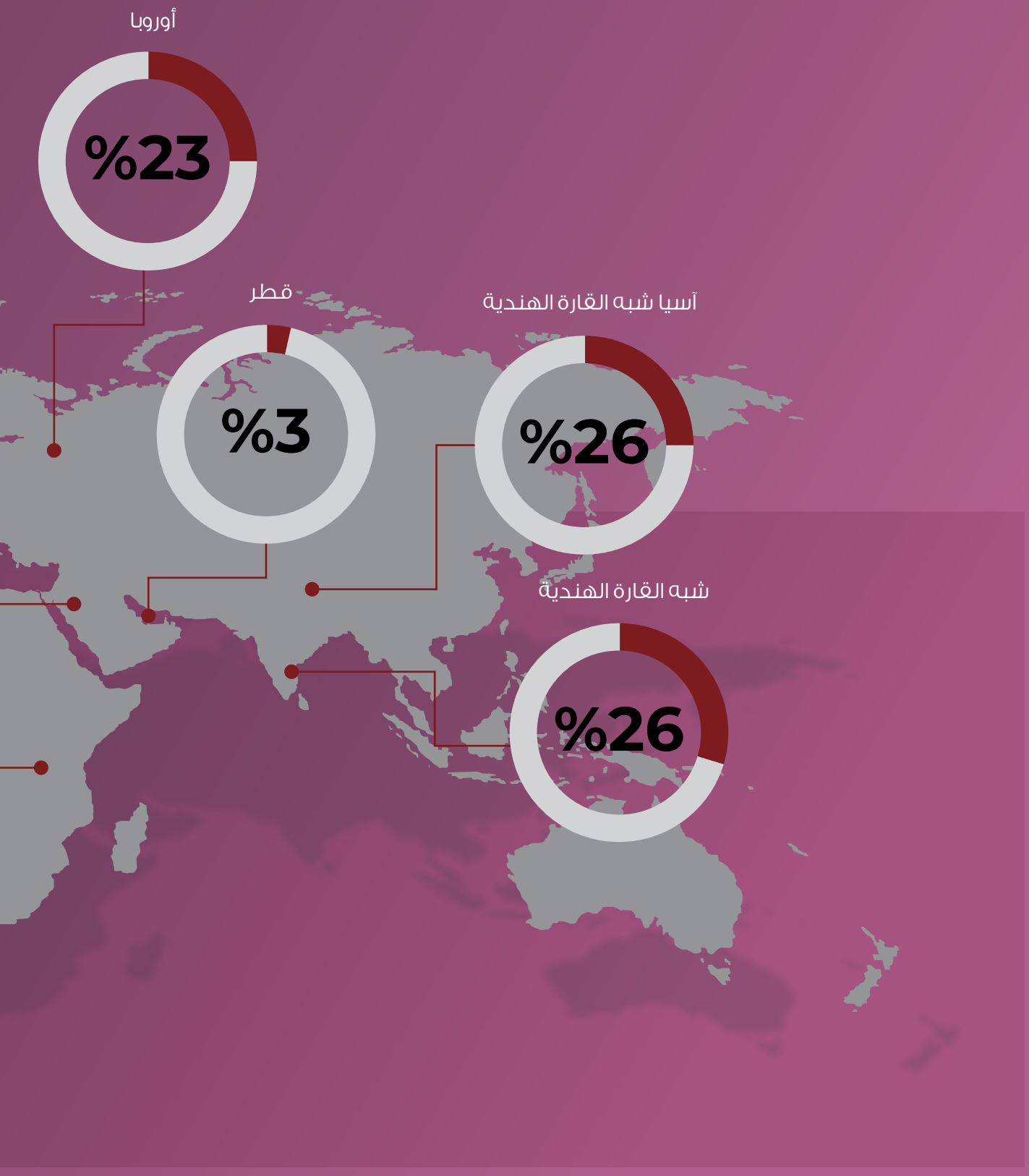

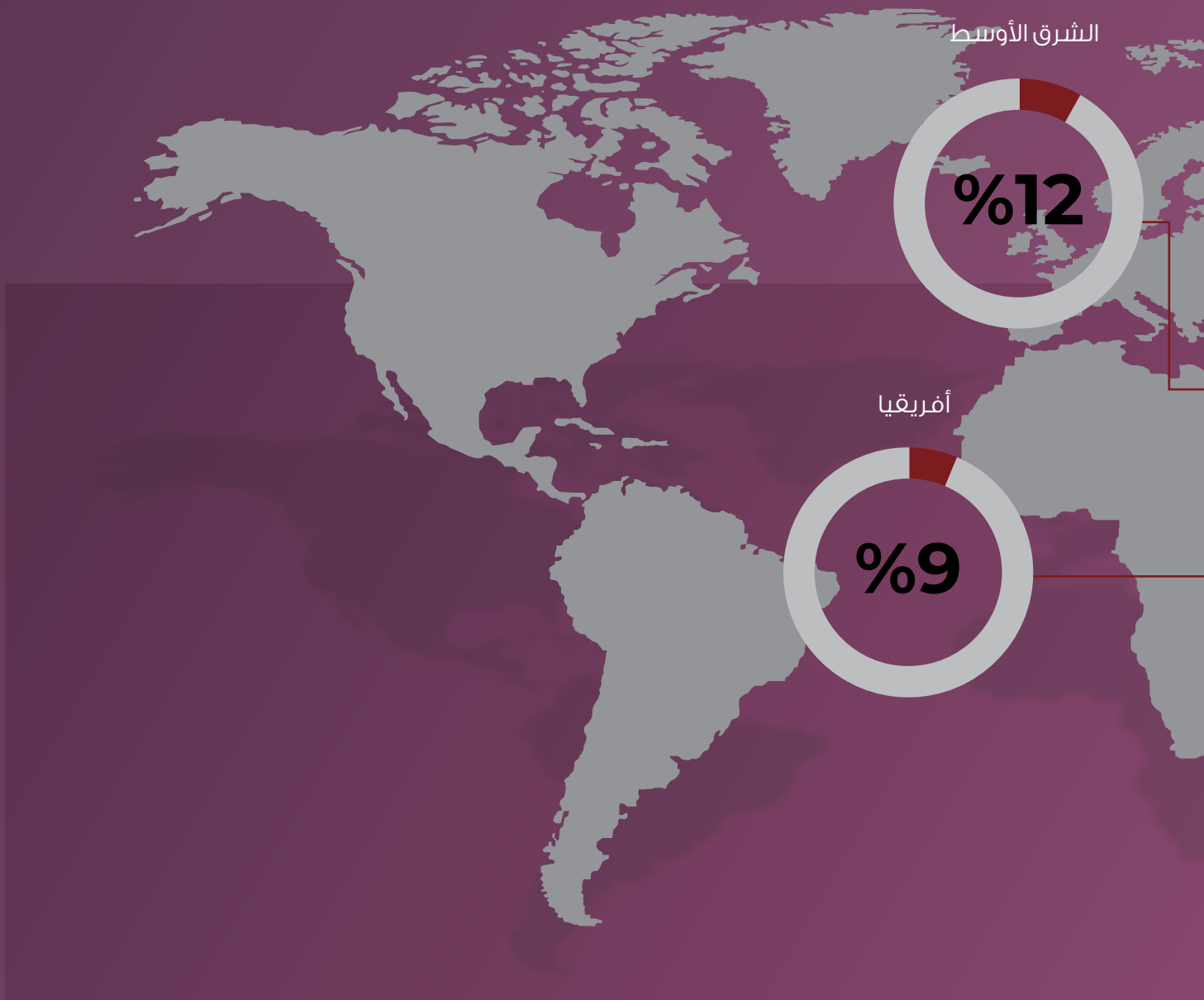
الشرق الأوسط
%12
أفريقيا
%9

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

من خلال عدة مشاريع مشتركة، تعمل شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة في قطاعين من قطاعات الأعمال، هما البتروكيماويات والكلور القلوي. وقد تأسست جميع مشاريعنا المشتركة مع شركاء دوليين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ممن يتمتعون بأعلى الخبرات الفنية في مجالات أعمالهم.

قطاع البتروكيماويات

استعراض عام للقطاع

يضم قطاع أعمال البتروكيماويات التابع لنا مشروعين مشتركين: شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) وشركة قطر للكيماويات 2 المحدودة (كيوكيم 2).

تأسست شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم)، وهي مشروع مشترك، عام 1998. وتنقسم ملكيتها بين ثلاث جهات، حيث تمتلك شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة 49%، وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات الدولية قطر القابضة 49%، وقطر للطاقة 2%. وتعمل كيوكيم في إنتاج الإيثيلين والبولي أولفينات (تحديداً البولي إيثيلين عالي الكثافة) و1-هكسين وC4+.

وقد تأسست شركة قطر للكيماويات 2 المحدودة (كيوكيم 2)، وهي مشروع مشترك، عام 2005 وتتوزع ملكيتها بين ثلاث جهات، حيث تمتلك شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة 49%، وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات الدولية قطر القابضة 49%، وقطر للطاقة 2%. وتعمل كيوكيم 2 في إنتاج البولي أولفينات (تحديداً البولي إيثيلين عالي الكثافة والمجموعة الكاملة من أولفينات ألفا العادية.

الطاقة الإنتاجية التصميمية والمعيارية من المنتجات الرئيسية لشركتي كيوكيم وكيوكيم 2:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الإيثيلين*	1220
بولي إيثيلين عالي الكثافة	810
1–هكسين	60
أولفينات ألفا العادية	345

* يستخدم كلقيم للمنتجات النهائية.

ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية التصميمية للكيان المنتج.

أداء قطاع البتروكيماويات لعام 2025

الإنتاج (ألف طن متري)

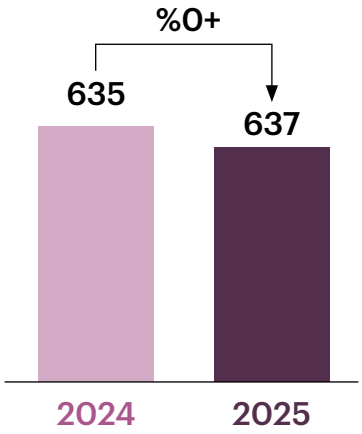

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

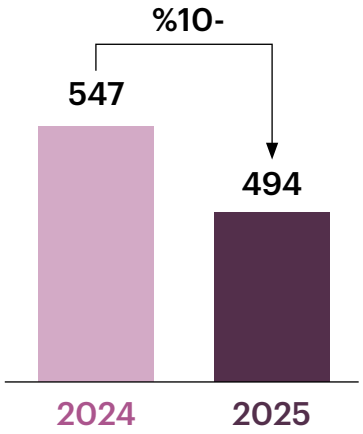

الإيرادات (مليون ريال قطري)

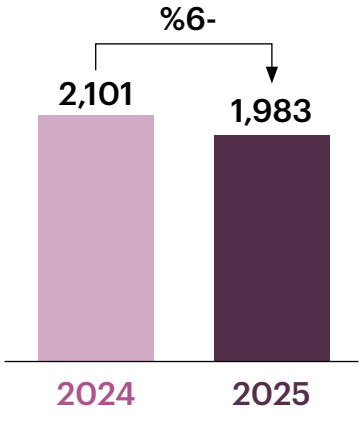

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

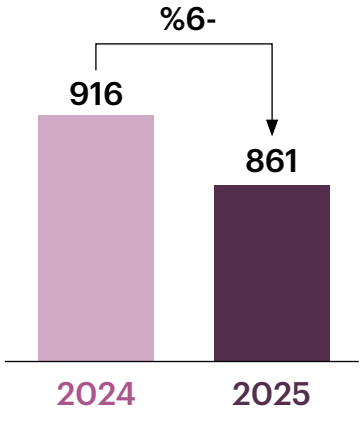

إيرادات قطاع البتروكيماويات

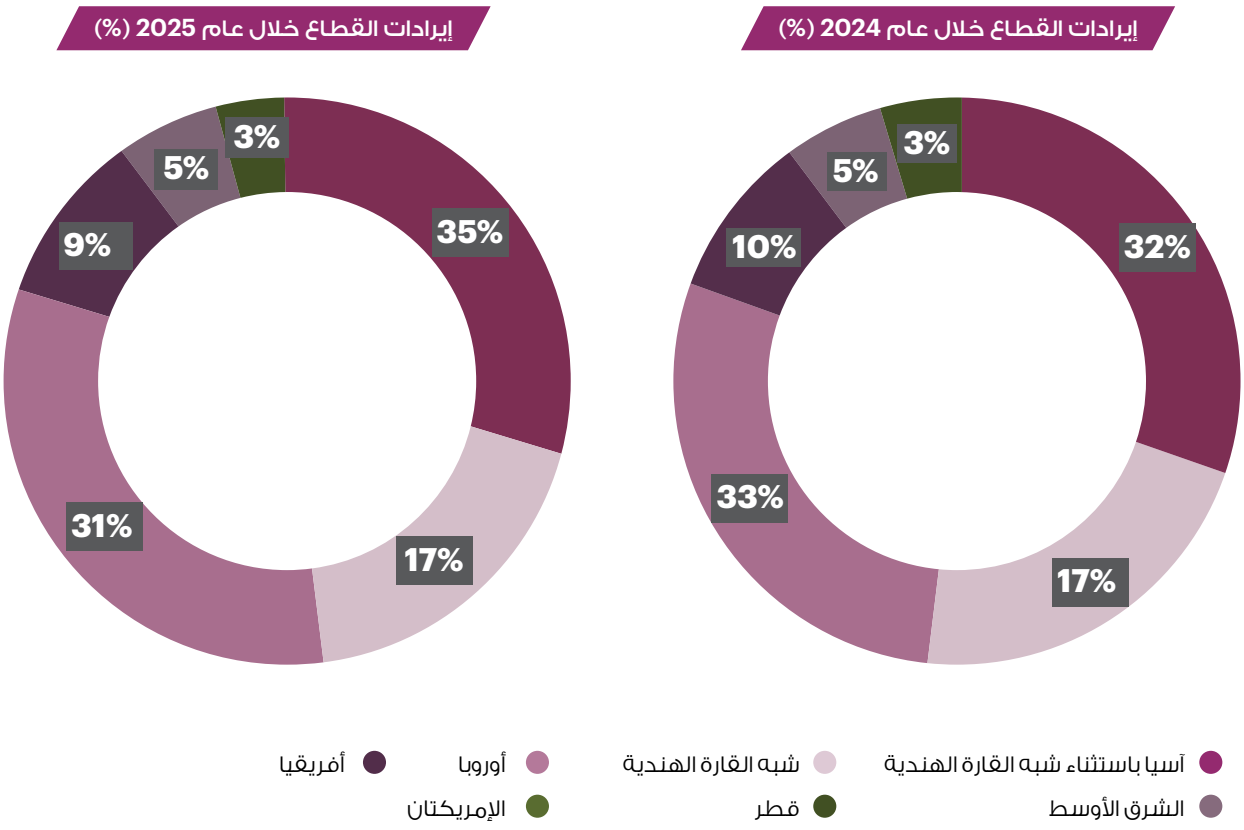

قطاع الكلور القلوي

استعراض عام للقطاع

يتكون قطاع أعمال الكلور القلوي من مشروع مشترك، وهو شركة قطر للفينيل المحدودة.

وقد تأسست شركة قطر للفينيل المحدودة، وهي مشروع مشترك، عام 1997. وتمتلك فيها شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ما نسبته 55,2%، وشركة قطر للبتروكيماويات 31,9%، وقطر للطاقة 12,9%. وتعمل شركة قطر للفينيل في إنتاج الصودا الكاوية وثاني كلوريد الإيثيلين ومونومر كلوريد الفينيل وحامض الهيدروكلوريك.

الطاقة الإنتاجية المعيارية من المنتجات الرئيسية لشركة قطر للفينيل:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
صودا كاوية	370
ثاني كلوريد الإيثيلين	180
مونومر كلوريد الفينيل	355
حامض الهيدروكلوريك	15

ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيان المنتج.

ملاحظة: تم تدشين مشروع بولي فينيل كلوريد (PVC) في نهاية هذا العام. وابتداءً من العام المقبل، سيتم عكس القدرة الإنتاجية الجديدة ضمن الأرقام الواردة في التقارير.

أداء قطاع الكلور القلوي لعام 2025

الإنتاج (ألف طن متري)

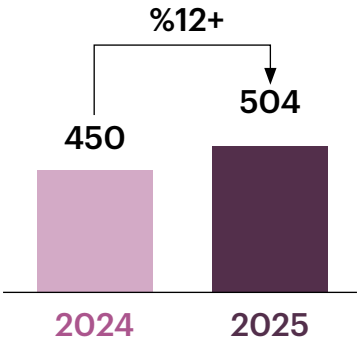

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

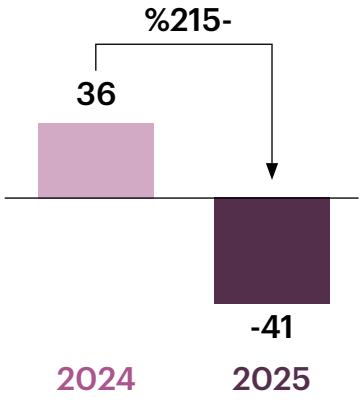

الإيرادات (مليون ريال قطري)

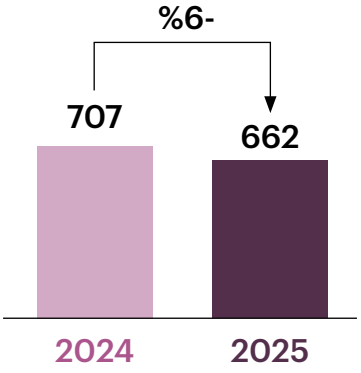

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

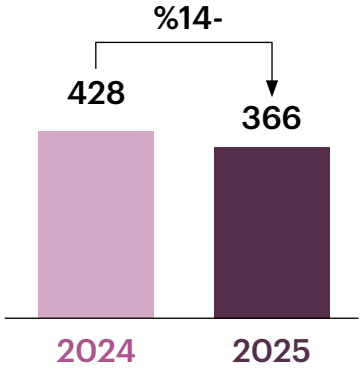

إيرادات قطاع الكلور القلوي

إيرادات القطاع خلال عام 2024 (%)

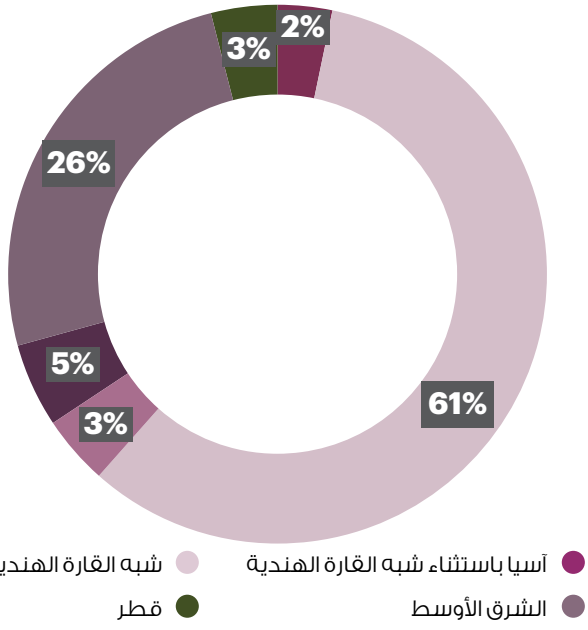

إيرادات القطاع خلال عام 2025 (%)

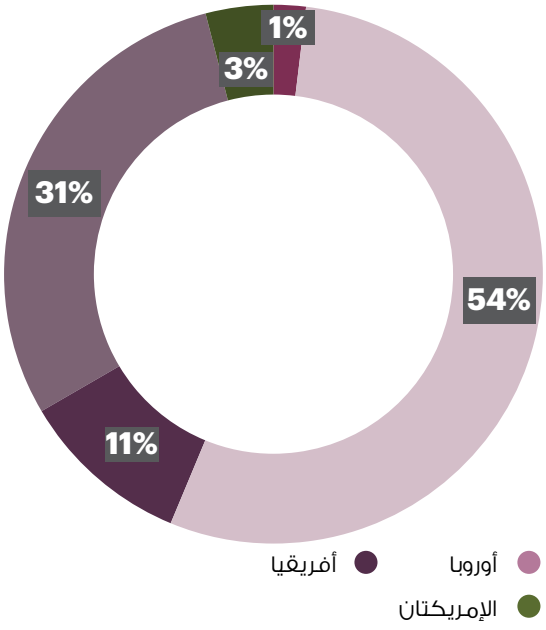

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ المساهمين المحترمين
شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.
الدوحة-قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وكل من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية متضمنة معلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2025، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس معايير السلوك والأخلاق المهنية الدولي للمحاسبين ووفقاً لقواعد السلوك المهني الأخرى والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للشركة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق هذه المتطلبات ومتطلبات معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيًا منفصلًا حول هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الاعتراف بالإيرادات في المشروع المشترك	
كما هو مبين في الإيضاح 4 (2) حول البيانات المالية، فإن حصة الشركة في نتائج مشاريعها المشتركة (كيوكيم، كيوكيم 2، وكيو في سي) البالغة 454 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 تمثل 85% من إجمالي دخل الشركة. اعترفت المشاريع المشتركة بإيرادات بقيمة 5,363 مليون ريال قطري خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. تم تحقيق غالبية الإيرادات من طرف ثالث واحد ("العميل"). تقوم المشاريع المشتركة للشركة بالاعتراف بالإيرادات عندما يتم تحويل السيطرة المتعلقة بالمنتجات إلى العميل. هذا محدد في العقود بين المشاريع المشتركة والعميل. لقد حددنا الاعتراف بالإيرادات من قبل المشاريع المشتركة كأمر تدقيق رئيسي حيث إن أي أخطاء في تسجيل حجم وقيمة الشحنات يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في تحديد حصة النتائج المعروضة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الاخر.	تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات من الإيرادات المعترف بها من قبل المشاريع المشتركة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: • الحصول على فهم لعملية الإيرادات وتحديد الضوابط ذات الصلة حول الاعتراف بالإيرادات التي تنفذها المشاريع المشتركة. • تحديد ما إذا كانت الضوابط المطبقة من قبل المشاريع المشتركة قد تم تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب وتعمل بشكل فعال. • مراجعة العقود بين المشاريع المشتركة والعميل. • إجراء اختبارات تفصيلية للتحقق من حدوث ودقة معاملات الإيرادات على أساس عينة مختارة. • اختيار العينات والتحقق من تاريخ توقف المبيعات من البيانات الواردة من العميل الرئيسي للمشاريع المشتركة.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة، ولا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. والتقرير السنوي، والذي من المتوقع أن يكون متاحاً لما بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتناول المعلومات الأخرى، إنناحيث أننا لا نبدي ولن نبدي أي تأكيد أو استنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية ، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، حيث نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها خلال قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

إذا استنتجنا، بناء على العمل الذي قمنا به حول المعلومات الأخرى، أن هناك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نذكره في هذا الصدد.

عندما نقرأ التقرير السنوي الكامل، إذا خلصنا إلى وجود تحريف جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ عن الأمر إلى القائمين عن الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص القائمين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها والنظام الأساسي للشركة، والرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائمًا أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وبتصميم والقيام بإجراءات التدقيق المناسبة بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا. إن مخاطر عدم إكتشاف خطأ جوهري ناتج عن إحتيال تفوق تلك الناتجة عن خطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما اذا كان هناك حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة الواردة في البيانات المالية أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على بينات التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة على أساس مبدأ الاستمرارية.
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات وإذا ما كانت هذه البيانات المالية العمليات الضمنية والأحداث ضمن إطار يحقق العرض العادل.
- بالتخطيط للتدقيق وتنفيذه للحصول على بينات تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال التجارية داخل الشركة كأساس لإبداء الرأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنفذة لغرض التدقيق. نظل وحدنا المسؤولين عن رأي التدقيق الخاص بنا.

كما أننا نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية يتبين لنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد تلك التي لها أكبر الأثر على تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية والتي ستشكل أمور التدقيق الرئيسية. نقوم ببيان تلك الأمور في تقريرنا إلا إذا كان هناك قانون أو تشريع يمنع الإفصاح العام، أو إذا خلصنا في حالات نادرة جداً إلى عدم بيان أحد تلك الأمور بسبب توقعاتنا بأن التبعات السلبية للبيان ستفوق المنفعة العامة المرجوة.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، كما هو مطلوب في قانون الشركات التجارية القطري فإننا نفصح عما يلي:

- برأينا أيضاً، أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة تتفق مع البيانات المالية.
- لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا
- على حد علمنا وإعتقادنا ووفقا للمعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو النظام الأساسي للشركة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري على مركز الشركة المالي وأدائها المالي.

الدوحة – قطر في
28 يناير 2026

عن ديلويت آند توش
فرع قطر

يامن مداح
شريك
سجل مراقبي حسابات رقم 434
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120156

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة مسيعيد للبترو كيماويات القابضة (ش.م.ع.ق) بشأن تقرير مجلس الإدارة حول تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول اعداد التقارير المالية.

وفقًا للمادة 24 من قانون حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("**QFMA**") بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 ، قمنا بإجراء تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم التصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول اعداد التقارير المالية (تقرير مجلس الإدارة" **ICOFR** ") كما في 31 ديسمبر 2025.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة شركة مسيعيد للبترو كيماويات القابضة (ش.م.ع.ق) ("الشركة") هو المسؤول عن تطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة المتعلقة بإعداد التقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية؛ التصميم والتنفيذ والاحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية متعلقة بإعداد بيانات مالية وعرضها بشكل عادل بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ ؛ وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة، واجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

تعمل الشركة وتدير أنشطتها من خلال الشركة والمشاريع المشتركة ("كيانات") (يشار إليها معاً باسم "المجموعة") في دولة قطر. تواصلت الإدارة مع هيئة قطر للأسواق المالية لتوضيح نطاق تطبيق النظام. أكدت هيئة قطر للأسواق المالية أن متطلبات النظام تتناول الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. لذلك، فإن تقرير مجلس الإدارة عن التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية يقتصر على ضوابط الشركة، حيث إن مكوناتها غير مدرجة في السوق الرئيسية.

قامت الشركة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بها كما في 31 ديسمبر 2025 ، بناءً على المعايير الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية – الإطار المتكامل الصادر سنة 2013 عن لجنة رعاية المنظمات (اطار "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي") .

يتم عرض تقييم الشركة لنظام الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة على هيئة تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية، والذي يشمل:

- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال الشركة في تقييم الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة؛
- تقييم الشركة بشأن تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2025 ؛
- بيان أوجه القصور في تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل في أنظمة الرقابة، إن وجدت ، غير المُعالجة، كما في 31 ديسمبر 2025.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على اعداد البيانات المالية الوارد في القسم 4 من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في إطار عمل لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي، والتي تشمل استنتاجه عن فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2025.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقًا للمعيار الدولي بشأن عمليات التأكيد 3000 (المعدل) "عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول اعداد التقارير المالية قد تم عرضه بشكل عادل. يشتمل إطار العمل الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (أطار "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ") على المعايير التي يتم من خلالها تقييم الرقابة الداخلية للمجموعة حول التقارير المالية لأغراض إبداء رأي تأكيد معقول.

تتضمن مهمة التأكيد لإصدار رأي تأكيدي معقول حول تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لعناصر الشركة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework") ومقارنة ذلك بالتقييم الذي قامت به الإدارة.
- الحصول على فهم لكيفية تحديد نطاق العمليات الهامة من قبل الشركة، ومقارنة ذلك بالتقييم الذي قامت به الإدارة.
- القيام بإجراءات لاستنتاج وجود مخاطر لأخطاء مادية (جوهرية) ضمن العمليات الهامة مع الأخذ في الاعتبار أرصدة الحسابات ، وتصنيف المعاملات والإفصاحات ذات الصلة ومقارنة ذلك بالتقييم الذي قامت به الإدارة؛
- الحصول على اختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي حول اعداد التقارير المالية ، وتقييم مدى كفاية إجراءات الاختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة استنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل نظام رقابة داخلي تم اختباره.
- فحص مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للأنظمة الداخلية التي تعالج المخاطر الهامة للأخطاء المادية والقيام باعادة تقييم نسبة من اختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للاخطاء المادية.
- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية والتي لم تتم معالجتها في 31 ديسمبر 2025 ، ومقارنتها بالتقييم الذي قامت به الإدارة، حسب الإقتضاء.

كجزء من هذه المهمة، حصلنا على أدلة تدقيق مناسبة وكافية فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للكيانات الهامة أو أنشطة الأعمال داخل الشركة لإبداء رأي حول تقرير مجلس الإدارة بشأن رقابة الشركة الداخلية على التقارير المالية. نبقى مسؤولين وحدنا عن تقييمنا واستنتاجنا.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر خطأ ما بسبب الغش أو الخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيان المالي على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: الضوابط على مستوى الكيان، النقد وما يعادله، دخل توزيعات الأرباح، وتوزيعات الأرباح المستحقة الدفع، والدخل من الاستثمار، والاستثمارات في الودائع الثابتة، والاستثمارات في المشاريع المشتركة، والأطراف ذات العلاقة، والتقارير المالية، وضوابط تقنية المعلومات.

تعتمد إجراءات اختبار التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على حكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية الذي تم تحديده وتتضمن مجموعة من الاستفسار والمراقبة وإعادة الأداء وفحص الأدلة.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية.

معنى أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية لكيان على إعداد التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن الرقابة الداخلية لكيان على إعداد التقارير المالية السياسات والإجراءات التي:

1) تتعلق بالإحتفاظ بالسجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس الصورة العادلة ودقّة المعاملات المتعلقة بموجودات الكيان؛
2) تقديم تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وبأن إيرادات ومصاريف المنشأة تتم فقط وفقاً لموافقة إدارة الكيان عليها
3) تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بالوقاية من أو الكشف عن المعاملات غير المصادق عليها والمتعلقة باقتناء أو استخدام أو التخلّص من موجودات المنشأة والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود المتأصلة

بسبب القيود المتأصلة في الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهريّة ناتجة عن خطأ أو احتيال. ولذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية جميع الأخطاء أو الإهمال في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بخصوص تنفيذ أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الشروط أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية ومتطلبات السلوك الأخرى لقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي على رقابة الجودة رقم (1)، إدارة الجودة للشركات التي تقوم بإجراء عمليات تدقيق، أو مراجعة للبيانات المالية، أو خدمات ضمان، أو خدمات ذات صلة أخرى، وتحتفظ وفقا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا، فإن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية في القسم (4) من تقرير الحوكمة السنوي، تم بيانه بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، بما في ذلك استنتاجه بشأن فعالية التصميم والتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2025.

أمر تأكيدي

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق. على أساس منفصل ولا يتعلق بعمليات المشاريع المشتركة ("المجموعة") ككل، بناءً على الاستثناءات المنصوص عليها من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. لم يتم تعديل تقريرنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

الدوحة – قطر في
28 يناير 2026

عن ديلويت آند توش
فرع قطر

يامن مداح
شريك
سجل مراقبي حسابات رقم 434
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120156

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق ("الشركة") حول عنبيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك ننظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، كما في 31 ديسمبر 2025.

وفقًا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 ("النظام")، فقد قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد محدود حول بيان مجلس الإدارة ("بيان مجلس الإدارة حول الامتثال") حول إمتثال الشركة مع لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") المدرج في القسم الثاني من التقرير السنوي لحوكمة الشركة كما في 31 ديسمبر 2025، وفقاً لخطاب التعيين المؤرخ بتاريخ 15 مارس 2025.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة تقديم تقرير حوكمة الشركة كجزء من التقرير السنوي للشركة بما في ذلك إفصاح الشركة عن إمتثالها للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك أحكام النظام وفقاً لمتطلبات المادة 4 من النظام والمدرجة في هذه اللوائح.

تقع مسؤولية الامتثال للنظام، بما في ذلك كفاية الإفصاح وإعداد تقرير حوكمة الشركة وبيان مجلس الإدارة حول الامتثال، على عاتق مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، القائمين على الحوكمة. تشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة ببيان مجلس الإدارة حول الامتثال الخالي من الخطأ، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ.

مجلس الإدارة، والقائمون على الحوكمة، عند لإقتضاء، هم المسؤولون الوحيدون عن توفير المعلومات الدقيقة والكاملة التي نطلبها. لا تتحمل ديلويت آند توش – فرع قطر أي مسؤولية عن دقة أو إكتمال المعلومات المقدمة من الشركة أو بالنيابة عنها.

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ما يلي:

أ. قبول المسؤولية عن إجراءات الرقابة الداخلية؛

ب. تقييم فعالية إجراءات الرقابة للشركة باستخدام معايير مناسبة، ودعم تقييمهم بالأدلة الكافية، بما في ذلك التوثيق

ج. تقديم تقرير مكتوب عن فعالية الضوابط الداخلية للشركة للفترات ذات الصلة.

قدم مجلس الإدارة تقريره عن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك النظام في القسم الثاني من تقرير حوكمة الشركة السنوي.

معلومات أخرى

تقع مسؤولية المعلومات الأخرى على عاتق مجلس الإدارة. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركة السنوي للسنة ٢٠٢٥، والذي من المتوقع أن يكون متاح لنا بعد تاريخ هذا التقرير. وسيكون بيان مجلس الإدارة حول الامتثال وتقرير تأكيدنا المحدود بشأنه مدرجين في تقرير حوكمة الشركة السنوي.

ولا يشمل استنتاجنا بشأن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

وفيما يتعلق بتكليفنا بتقديم تأكيد محدود حول بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، فإن مسؤوليتنا تكمن في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر فيما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهرياً مع بيان مجلس الإدارة حول الامتثال أو مع معلوماتنا التي حصلنا عليها خلال هذه المهمة، أو ما إذا كانت تبدو أنها تحمل أخطاء جوهرية.

إذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به والمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن ملزمون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي ابداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا ورد إلى حد علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة للوائح هيئة قطر الأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام.

لقد قمنا بتنفيذ مهمة رتباطنا المحدود وفقًا للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد 3000 (المعدل) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي ("IAASB")

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هنالك أي شيء قد لفت انتباهنا مما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال ككل، لم يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام. إن لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام تتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى امتثال الشركة بهدف الوصول لإستنتاجنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول بحيث تكون أقل منها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه في حال قمنا بمهمة تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على استفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الاجراءات المتبعة لتحديد متطلبات لوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما فيها النظام ("المتطلبات")، الإجراءات التي تعتمدها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات؛ والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة، على أساس العينة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والتي اعتبرناها ضرورية كأدلة كافية مناسبة لغرض إبداء إستنتاجنا.

القيود الكامنة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود كامنة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود الكامنة في نظام الرقابة الداخلية، قد لا يتم منع أو ردع الأخطاء أو الاحتيال، وقد لا تكتشف مهمة التأكيد المحدود المصممة والمنفذة، بشكل صحيح جميع المخالفات.

تخضع إجراءات الرقابة المصممة لمعالجة أهداف رقابة محددة، لقيود كامنة، وبناءً عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. لا يمكن أن تضمن إجراءات الرقابة هذه الحماية من (من بين أمور أخرى) التواطؤ بقصد الاحتيال وخاصة من جانب أولئك الذين يشغلون مناصب تخولهم ذلك. علاوة على ذلك، فإن استنتاجنا يستند إلى معلومات تاريخية ولن يكون من المناسب إسقاط أي معلومات أو استنتاجات في تقريرنا على أي فترات أخرى.

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية وفقا لمعايير السلوك الدولية ووفقا لمتطلبات السلوك الأخرى الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الاخلاقية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي بشأن مراقبة الجودة (1)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم إجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما في ذلك النظام، لم يتم الإفصاح عنه بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025.

القيود المفروضة على إستخدام التقرير

تم إعداد تقرير التأكيد المحدود هذا للشركة فقط وفقاً لشروط خطاب التعيين المبرم بيننا. لقد قمنا بتنفيذ عملنا، لكي نتمكن من تقديم تقرير عن تلك الأمور للشركة التي يتعين علينا أن نوضحها لهم في تقرير تأكيد محدود ومستقل وليس لأي غرض آخر. دون تحمل أو قبول أي مسؤولية أو إلتزام فيما يتعلق بهذا التقرير إلى أي طرف آخر غير الشركة، فإننا نقرّ بأنه فيما يتعلق بامتثال الشركة للنظام، فإن الشركة مطالبة بنشر هذا التقرير، والذي لن يؤثر أو يوسع مسؤولياتنا لأي غرض أو على أي أساس. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص آخر بخلاف الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن أعمال التأكيد المحدود الخاصة بنا أو عن تقرير التأكيد المحدود هذا أو الاستنتاج الذي توصلنا إليه.

أمر تأكيدي

- نلفت الانتباه إلى بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، والذي ينص على أنه في 17 أغسطس 2025، أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية نظام حوكمة جديد عملاً بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2025 ("النظام الجديد")، ليحل محل إطار العمل السابق الصادر سنة 2016. وقد منحت الهيئة فترة انتقالية مدتها عام واحد، تنتهي في ١٦ أغسطس 2026، للامتثال الكامل لأحكام النظام الجديد. وفي هذا الصدد، تعمل الشركة حاليًا على إجراء التغييرات اللازمة لمواءمة إطار حوكمتها وسياساتها وممارساتها مع متطلبات النظام الجديد وفقاً لما يتناسب مع نظامها الأساسي. إن استنتاجنا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.
- نلفت الانتباه إلى الملحق (أ) بهذا التقرير، والذي يمثل نقاط الاختلاف بين المتطلبات بموجب لوائح هيئة قطر للأسواق المالية وامتيازات الشركة الناتجة عن خصوصية تأسيسها. لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

الدوحة – قطر في
28 يناير 2026

عن ديلويت آند توش
فرع قطر

يامن مداح
شريك
سجل مراقبي حسابات رقم 434
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120156

الملحق أ

المتطلبات بموجب لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ، بما في ذلك النظام، والتي لا تزال الشركة في طور معالجتها:

تسلسل	المرجع في تقرير الشركة للحوكمة	رقم المادة	من حيث التطبيق الفعلي
1	3-9-1: لجنة التدقيق	المادة رقم (18)	وفقاً لتعريف العضو المستقل في نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات، لا تشمل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (خلافاً للمادة 18 من نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات)، نظرًا لأنهم أعضاء في مجلس الإدارة تم تعيينهم بواسطة المساهم الخاص والرئيسي بنسبة (57.85%).
2	3-9-3: لجنة الترشيحات	المادة رقم (18)	لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (18) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (5) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (11) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة " للأسباب التي تم ذكرها سابقاً (البند رقم 3-1 من تقرير حوكمة الشركة).
3	القسم 3-2: تشكيل مجلس الإدارة القسم 6-4-3: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	المواد رقم (6) و (35)	لا تحدد المادة 22 من النظام الأساسي للشركة الحد الأدنى من الأسهم التي يجب أن يمتلكها المرشح لعضوية مجلس الإدارة، كذلك المتطلبات المتعلقة بالعدد المطلوب من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين. وفقاً للنظام الأساسي المعدل للشركة ووفقاً للتعديل الجديد لقانون الشركات التجارية القطري الصادر بالقانون رقم 8 لعام 2021 بموجب المادة 152 منه، يتألف مجلس الإدارة من سبعة (7) أعضاء، يتم تعيينهم بواسطة المساهم الخاص (قطر للطاقة). وبالتالي، لا ينص النظام الأساسي للشركة على أحكام صريحة بشأن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإجراءات الترشيح، والإفصاح، والتصويت والتعيين.

QVC

البيانات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

بيان المركز المالي

للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
استثمارات في مشاريع مشتركة	4	13,631,758	14,221,494
الموجودات المتداولة			
أرصدة مدينة أخرى	5	63,466	72,013
مدفوعات مقدمة لمشروع الملح	6	10,192	10,192
ودائع وأرصدة بنكية أخرى	7	2,408,478	2,338,261
نقد وشبه النقد	8	399,155	65,215
مجموع الموجودات المتداولة		**2,881,291**	2,485,681
مجموع الموجودات		**16,513,049**	16,707,175
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	11	12,563,175	12,563,175
الاحتياطي القانوني	12	110,386	102,436
الأرباح المدورة		3,506,589	3,698,656
مجموع حقوق الملكية		16,180,150	16,364,267
المطلوبات			
مطلوبات متداولة			
مستحق إلى طرف ذات علاقة	9	5,827	3,476
مصاريف مستحقة ومدفوعات أخرى	10	327,072	339,432
مجموع المطلوبات		**332,899**	342,908
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**16,513,049**	16,707,175

تمت الموافقة على البيانات المالية الواردة والموافقة على إصدارها من قبل مجلس الإدارة في 30 يناير 2025 وتم توقيعها نيابة عنه من قبل:

أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة

محمد سالم المري
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح او الخسارة والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاح	2025	2024
حصة من نتائج المشاريع المشتركة	4 (2)	454,119	**582,659**
إيرادات الفوائد	7	92,052	**147,416**
إيرادات أخرى (صافي)		3,087	**4,750**
		549,258	**734,825**
مصروفات عمومية وإدارية		(16,518)	**(16,078)**
ربح السنة		**532,740**	**718,747**
الدخل الشامل الآخر			
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**532,740**	**718,747**
أرباح السهم الأساسية والمخففة (ريال قطري)	**14**	**0.042**	**0.057**

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	الإيضاح	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الأرباح المدورة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2024		**12,563,175**	**88,827**	**4,431,125**	**17,083,127**
ربح السنة				718,747	718,747
الدخل الشامل الآخر للسنة					
إجمالي الدخل الشامل للسنة				718,747	718,747
مساهمة للصندوق الاجتماعي والرياضي				(17,969)	(17,969)
محول إلى احتياطي قانوني			13,609	(13,609)	
المعاملات مع الملاك بصفتهم الملاك:					
توزيعات أرباح معتمدة	13			(1,419,639)	(1,419,639)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024		**12,563,175**	**102,436**	**3,698,656**	**16,364,267**
الرصيد في 1 يناير 2025		**12,563,175**	**102,436**	**3,698,656**	**16,364,267**
ربح السنة				532,740	532,740
الدخل الشامل الآخر للسنة					
إجمالي الدخل الشامل للسنة				532,740	532,740
مساهمة للصندوق الاجتماعي والرياضي				(13,319)	(13,319)
محول إلى احتياطي قانوني			7,950	(7,950)	
المعاملات مع الملاك بصفتهم الملاك:					
توزيعات أرباح معتمدة	13			(703,538)	(703,538)
الرصيد في 31 ديسمبر 2025		**12,563,175**	**110,386**	**3,506,589**	**16,180,150**

بيان التدفقات النقدية

للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	ايضاحات	2025	2024
النقد من الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة		**532,740**	**718,747**
تعديلات لـ:			
– إيرادات الفوائد		**(92,052)**	**(147,416)**
– حصة من نتائج مشاريع مشتركة		**(454,119)**	**(582,659)**
			(11,328)
التغيرات في رأس المال العامل:		**(13,431)**	
– مدفوعات مقدمة لمشروع الملح			**(10,192)**
– مصاريف مستحقة ومدفوعات أخرى		**(31)**	**(208)**
– مستحق إلى طرف ذات علاقة		**(2,351)**	**(2,446)**
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(11,111)**	**(24,174)**
المساهمة في الصندوق الاجتماعي والرياضي المدفوعة		**(17,969)**	**(27,067)**
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(29,080)**	**(51,241)**
النقد من الأنشطة الاستثمارية			
الحصة من توزيعات أرباح المشاريع المشتركة	4(3)	**1,201,583**	**557,825**
استثمار إضافي في مشاريع مشتركة	4(3)	**(157,728)**	**(219,012)**
استثمار ودائع لأجل ثابتة		**(2,101,008)**	**(2,023,112)**
فوائد مقبوضة		**100,599**	**112,968**
استحقاق ودائع لأجل ثابتة		**2,023,112**	**2,835,385**
صافي النقد الناتج عن الأنشطة الاستثمارية		**1,066,558**	**1,264,054**
الأنشطة التمويلية			
توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين		**(711,218)**	**(1,519,932)**
الحركة في حساب توزيعات الأرباح غير المطالب بها		**7,680**	**100,293**
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(703,538)**	**(1,419,639)**
صافي النقص في النقد والنقد المعادل		**(333,940)**	**(206,827)**
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**65,215**	**272,042**
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	**8**	**399,155**	**65,215**

إن الإيضاحات حول البيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، و يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإليكتروني للشركة: www.mphc.com.qa أو يمكنكم مسح رمز QR ضوئياً باستخدام كاميرا هاتفكم الذكي للحصول علي البيانات المالية بالكامل.

تقرير حوكمة الشركة 2025

تقرير حوكمة الشركة 2025

1 - تمهيد

شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر)يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة"(تم تأسيسها بتاريخ 29 مايو 2013 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 57.85%، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تطبيق مبادئ الحوكمة وأفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة بإعداد إطار حوكمة الشركة بشكل كامل ومستقل، وبما يتماشى مع خصوصية تأسيس الشركة، حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 2015/11/25 ومراجعته كلما تطلب الأمر سعياً الى تحقيق الغايات المرجوة منه.

2 - نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، حرصت الشركة على التقيد بأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن الهيئة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 بما يتماشى مع أحكام تأسيسها. ومع صدور نظام حوكمة الشركات المدرجة الجديد الصادر بتاريخ 2025/08/17 عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2025، يعمل مجلس الإدارة – وفقاً للمدة البينية المنصوص عليها بكتاب الهيئة الصادر بتاريخ 2025/08/27 – على تطبيق أحكام الحوكمة الواردة بالنظام الجديد وتوفيق أوضاعها بما يساعد في تطبيق تلك الأحكام وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

ومن منطلق مسؤوليته الشاملة عن أداء الشركة، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح من خلال توفير إطار يساعد في توجيه إدارة الشركة الى كيفية ادارة وتجنب تضارب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة والمبادئ الأخلاقية بما يعزز من إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والاقرار بها.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة – بصفتها مقدم خدمات المكتب الرئيسي – على تدريب وتوعية موظفيها المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الرقابة الذاتية، قواعد السلوك المهني، مكافحة الرشوة والفساد، تضارب المصالح، تصنيف وأمن المعلومات وغيرها بما يهدف الى تحقيق الغاية من متطلبات الحوكمة.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستنداً بما يتسنى معه تطبيق تلك الأحكام وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

3 - مجلس إدارة الشركة

3-1 هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1974 بتأسيس شركة مسيعيد كشركة أم لمجموعة من الشركات التي تعمل في قطاع استراتيجي وحيوي (الصناعات البتروكيماوية)، وقامت بطرحها للاكتتاب العام في عام 2013. جاء تأسيس شركة مسيعيد في إطار حرص قطر للطاقة على التزامن مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة من حيث دعم سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة مما يسهم بدوره في التنمية الصناعية للدولة وتنمية القطاعات ذات الصلة. من ناحية أخرى، توفير فرص استثمارية للمواطنين القطريين من خلال طرح شركة مسيعيد للاكتتاب العام ومن ثم الادراج ببورصة قطر وذلك بهدف مشاركتهم في عوائد الأنشطة، وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

وكانت شركة مسيعيد هي الشركة الوحيدة والمتفردة في خصوصية إدراجها بالسوق المالية القطرية والذي تم وفق آلية لمنح أسهم تشجيعية مجانية بنسبة 100% بهدف تشجيع ثقافة الإدخار لدى المواطنين القطريين وحصولهم على أقصى فائدة مرجوة من أنشطة الشركة، أيضا تم إصدار منحة أميرية لبعض الفئات من المواطنين.

هذا، ومن منطلق خصوصية تأسيس ونشاط شركة مسيعيد ومركزها الإستراتيجي باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد القطري والدور المنوط بقطر للطاقة والذي تتخطى أطره الجانب التجاري والمالي لتنصرف الى استراتيجيات سياسية او اقتصادية تمس المصلحة العامة، كان من الأهمية لدعم إدارة أصول الدولة والمرافق الانتاجية على النحو الواجب وبما يعزز استدامتها ومن تحقيق قيمة مضافة لمساهمي الشركة، أن تحتفظ قطر للطاقة باعتبارها مؤسس الشركة بمزايا خاصة – من خلال امتلاكها للسهم الممتاز – مُنحت لها وفقاً لأحكام المادة رقم (77) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 آنذاك، والتي لا زالت سارية ضمن أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة 2015 وتعديلاته بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، أيضاً بحسب المادة رقم (152) والتي يجوز وفقاً لها أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود. ولا يجوز تعديل الحقوق، أو المميزات، أو القيود المتعلقة بفئة من الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية، وبموافقة ثلثي حاملي فئة الأسهم التي يتعلق بها التعديل. ويصدر بضوابط وشروط الأسهم الممتازة وقواعد وإجراءات تحويلها إلى أسهم عادية واستهلاكها من قبل الشركة قرار من وزير التجارة والصناعة.

فشركة مسيعيد – كأحد شركات قطر للطاقة – تُعد جزءاً لا يتجزأ من سلسلة العمليات المتكاملة لقطر للطاقة، والتي تبدأ بعمليات استخراج النفط والغاز، مرورًا بعمليات المعالجة، وانتهاءً بتوفير اللقيم وغاز الوقود لشركات الصناعات التحويلية، وذلك ضمن خطة سنوية متكاملة للإنتاج. وتعتمد هذه المنظومة بشكل دقيق على فرضيات العرض والطلب السنوي ضمن شبكة الإنتاج والاستهلاك المحلي، وأي إخلال بهذا الترتيب من شأنه أن يترتب عليه أضرار جسيمة بالمصالح الاستراتيجية للدولة، إضافة إلى عرقلة عمليات الإنتاج وإيصال المنتجات إلى المستهلكين في السوق المحلي.

كما تجدر الإشارة إلى أن شركة مسيعيد تقع ضمن منطقة امتياز قطر للطاقة، وهي ملتزمة بتطبيق معايير قطر للطاقة، لا سيما فيما يتعلق بالأمن والسلامة، إضافة إلى الالتزام بأجندات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة. فضلًا عن ذلك، تعتمد الشركة بدرجة كبيرة على الخدمات المقدمة في المناطق الصناعية، والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو إيجاد بدائل مكافئة لها.

إن هذا الترابط الحيوي يبرز بوضوح مدى تداخل العمليات بين القطاعات الاستراتيجية في قطر للطاقة، ويؤكد على مشاركة المصالح وتواؤمها بما يحقق أعلى منفعة ممكنة لجميع هذه القطاعات.

في إطار ذلك، وبحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، ومن ثم ضرورة مواءمة استراتيجية ورؤية كل منهما، كان من الأهمية احتفاظ قطر للطاقة (بصفتها المساهم الخاص من خلال امتلاكها للسهم الممتاز) بالحق في تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة والعمل على تحقيق أهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان تلك العوامل:

- قطر للطاقة هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 57.85%.
- الالتزامات التعاقدية على قطر للطاقة المنصوص عليها بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأجانب في المشاريع المشتركة والتي كانت الأساس عند تأسيس شركة مسيعيد ونقل ملكية حصة قطر للطاقة في تلك المشاريع الى شركة مسيعيد.
- اعتماد المشاريع المشتركة لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة على قطر للطاقة من حيث اللقيم والبنية التحتية.
- اعتماد المشاريع المشتركة لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة على قطر للطاقة من حيث الدعم الفني والتقني والتسويقي لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لدعم عمليات مسيعيد للبتروكيماويات القابضة.

وبناء على ما سبق، يتشكل مجلس إدارة الشركة وفقاً لنظامها الأساسي المُعَدّل من عدد لا يقل عن خمسة (5) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (11) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة". في حال إذا ما ارتأى المساهم الخاص ملاءمة إضافة أعضاء مستقلين، يتخذ المساهم الخاص كافة الخطوات المعقولة لضمان تعيين ثلث أعضاء مجلس الإدارة كأعضاء مستقلين.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية للعمل على تحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر أو من أعضاء المجلس التنفيذي أو اللجان الفرعية أو من إدارة الشركة.

2-3 تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (1) واحدة). وبموجب القرار رقم (08) لعام 2024 لقطر للطاقة الصادر بتاريخ 2024/04/22، تم تشكيل مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة الحالي طبقاً للمادة رقم (22) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما جاء ببعض متطلبات الحوكمة)، حيث تم تجديد عضوية السبعة (7) أعضاء من قبل قطر للطاقة، وذلك اعتباراً من 2024/03/15.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم معينين من قبل المساهم الخاص الرئيسي في رأسمال الشركة، بنسبة 57.85%. أيضاً لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة أعضاء تنفيذيين حيث توفر قطر للطاقة كافة المهام التنفيذية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها حسب ميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة بما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة، بحيث تتوافر بشكل جماعي المعرفة والخبرة المناسبة لكافة أنشطة الشركة والتخطيط الاستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وغيرها من الخبرات لما فيها مصلحة الشركة ويسهم في تحقيق أهدافها وغاياتها. بالإضافة الى ذلك، ومن خلال برنامج تعريفي يتم ارشاد وتوجيه وتعريف أعضاء مجلس الإدارة المعينين حديثاً بأنشطة الشركة وأدائها وهيكلها التنظيمي بما فيه مجلس الإدارة واللجان التابعة وواجبات الأعضاء ومسؤولياتهم وما الى ذلك.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لتعزيز مساهمتهم الفعالة ويساعد في تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة. هذا ويتم الإفصاح في حينه بشأن تشكيل مجلس الإدارة الشركة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

3-3 المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن أداء الشركة بما في ذلك تحديد الأهداف ووضع السياسات والاستراتيجيات والهيكل التنظيمي وهيكل المخاطر وإطار الحوكمة والقيم المؤسسية. ويكون المجلس مسؤولاً عن الاشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة الى الاشراف على أداء الإدارة التنفيذية. ويتحمل المجلس المسؤولية المهنية والقانونية تجاه المساهمين وجميع أصحاب المصالح والمتمثلة في واجبات الأمانه والإخلاص والموضوعية والتفاني بما يسهم في تحقيق أهداف الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

من منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقا لمجلسه وفقاً لممارسات الحوكمة المتعارف عليها إدراكاً منه بدوره كأحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بما يسهم في إرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، وبما يعمل على تحقيق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام.

يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب التقيد بها. ويحرص على مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الادارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لأعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم تحديد التوصيف التوظيفي لأمين سر مجلس الادارة.

وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تحديد مهامه ومسؤولياته ، قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 27 من النظام الأساسي لها "مهام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولية عنها"، والذي مفاده أن يقوم المجلس بإعداد ميثاق يسمى "ميثاق المجلس" يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم. وتتحدد مهام ومسؤوليات المجلس وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وطبقاً لميثاق المجلس – متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة – يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف والعمل على ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق. كما يحرص مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وبما يتماشى مع العقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي على وضع نظام حوكمة للشركة يتفق مع أحكام نظام الهيئة والإشراف على كافة جوانبه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة بما يهدف معه التقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس أن على المجلس العمل على التزام الشركة بنظامها الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، أيضاً بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

4-3 رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وبما يسهم في حماية حقوق المساهمين وفي تحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة محل الرئيس عند غيابه.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/03/15، بتعديل المادة رقم 41 من النظام الأساسي لها "دور رئيس أو نائب رئيس مجلس الإدارة"، والذي مفاده أن رئيس مجلس الإدارة يمثل الشركة قبل الغير وأمام القضاء ويعتبر توقيعه على أنه موافقة من مجلس الإدارة على أي تعامل يتعلق هذا التوقيع به. وعليه أن يُنفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يُفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض مُحدد المدة والموضوع. يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه. يترأس اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس، أو في حالة غياب الاثنين أي عضو مجلس إدارة يعينه أعضاء مجلس الإدارة رئيساً.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها. مع وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يسهم في تأدية عملها بصورة فعالة وملاءمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلى للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

5-3 أعضاء مجلس الإدارة

يحرص أعضاء مجلس إدارة الشركة على بذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية وبما يسهم في إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالإفصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

هذا، وقد أفصح السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم وجود أية علاقات مالية أو تجارية أو دعاوى قضائية خلال عام 2025 والتي من شأنها التأثير سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم، كما لا توجد أية مناصب يشغلها أقارب حتى الدرجة الثانية لكل من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة شخصيا أو بصفتهم.

6-3 اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (30-1) من النظام الأساسي للشركة، يعقد مجلس الادارة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (3) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الادارة لايكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضاء مجلس الادارة (بإستثناء الأعضاء المستقلين)، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم استيفاء الحد الأدنى لعدد مرات انعقاد مجلس الإدارة (6 اجتماعات) خلال عام 2025. وفيما يلي بيان بتواريخ الاجتماعات/القرارات خلال عام 2025:

اجتماع	التاريخ	اجتماع	التاريخ
1	2025/01/30	5	2025/08/12
2	2025/03/26	6	2025/10/29
3	2025/04/29	7	2025/12/09
4	2025/05/01		

يُدعى المجلس – وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة – إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (7) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 35 من النظام الأساسي لها "الموضوعات غير المدرجة على جدول الأعمال"، والذي مفاده أنه لا يجوز اقتراح قرار على مجلس الإدارة في أي اجتماع ما لم يكن الموضوع مدرج على جدول أعمال هذا الاجتماع أو يوافق عضوين في مجلس الإدارة على الأقل (أو من ينوب عن هذين العضوين) (باستثناء الأعضاء المستقلين) على طلب إضافة بند أو أكثر الى جدول الأعمال من أي من أعضاء مجلس الإدارة.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية، أو أربع اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت. يقوم أمين سر المجلس بتسجيل حضور أعضاء مجلس الإدارة، هذا ولم يتغيب أي عضو عن الاجتماعات التي عقدت خلال العام لعذر غير مقبول.

7-3 قرارات المجلس

طبقا للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر الاجتماع.

8-3 أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس، مع العمل على حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه – وفقاً لميثاق المجلس والتوصيف الوظيفي للمنصب – الترتيب اللوجيستي لاجتماعات المجلس، تحرير وقيد محاضر اجتماعات المجلس وقراراته مع تسجيل أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، الحفظ الآمن لوثائق المجلس ومحاضر اجتماعاته وقراراته وتقاريره ومكاتباته، توزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى، التنسيق الكامل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المجلس وأصحاب المصالح ذات الصلة، تمكين الأعضاء من الوصول السريع الى جميع وثائق ومستندات الشركة وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. كذلك، حفظ النماذج الرسمية والمراسلات والوثائق الرسمية وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم واستيفاء المتطلبات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة الجلسات التعريفية.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى 22 عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالي.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

9-3 لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي.

فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

1-9-3 لجنة التدقيق

تُعد لجنة التدقيق من اللجان الرئيسية التي يجب على المجلس تشكيلها وضمان استقلاليتها. قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٨) باجتماعه الثاني لعام 2014 والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (8) بالاجتماع 2018/2 في أعقاب اعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة بما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذا في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما جاء بمتطلبات نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة 57.85%).

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقا لمتطلبات الحوكمة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى 2025، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
2. مراجعة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
3. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام 2024.
4. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2025 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
5. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2025 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
6. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2025 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
7. مراجعة الجدول الزمني لأنشطة لجنة التدقيق الخاصة بإقفال العام المالي المنتهي في 2025/12/31.
8. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
9. مراجعة مستجدات أنشطة التدقيق الداخلي كمساهم "Shareholder audit" على كل من شركة قطر للكيماويات (كيوكيم)، و(كيوكيم 2) وشركة راس لفان للأوليفينات ونطاق التدقيق المقرر لكل منهما، كما تمت مراجعة مستجدات أنشطة التدقيق لشركة قطر للفينيل ونطاق التدقيق.

وطبقاً لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر سكرتير لجنة التدقيق محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. هذا وخلال عام 2025 فقد اجتمعت لجنة التدقيق للشركة عدد (5) اجتماعات.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام	بيان
السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبي	رئيساً	غير مستقل
السيد/ عبد العزيز جاسم المفتاح	عضواً	غير مستقل
السيد/ محمد عيسى المناعي	عضواً	غير مستقل

2-9-3 لجنة المكافآت

تُعد لجنة المكافآت من اللجان الرئيسية التي يجب على المجلس تشكيلها. قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (2) لعام 2018، والتشكيل الحالي بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (3) لعام 2022. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة بما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لمتطلبات الحوكمة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة المشاريع المشتركة.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي تهدف الى تحقيق مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

لا يتضمن دليل اختصاصات اللجنة المسؤوليات ذات الصلة بترشيحات مجلس الادارة (على غير ما جاء ببعض متطلبات الحوكمة) حيث إن مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (5) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (11) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة" بحكم ما سبق ايضاحه من خصوصية تأسيس ونشاط الشركة (بالبند رقم 3-1 من هذا التقرير).

على مستوى 2025، فقد عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ 2025/01/28م وقامت خلاله بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات.
2. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م.
3. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجالس إدارات المشاريع المشتركة، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستويات الأداء المالي والتشغيلي للشركات وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأي منها وتزامن منهجيتها.

وطبقا لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. تأخذ السياسة الحالية في اعتبارها جزءاً ثابتاً "بدل" مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوزاجمالي الجزءين – في جميع الأحوال – الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 44 من النظام الأساسي لها " مكافآت أعضاء مجلس الإدارة "، والذي مفاده أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، يتم تحديدها وفقاً للقانون واللوائح المعمول بها ويتم إقرارها بموجب قرار من الجمعية العامة. ويجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، رهناً بموافقة الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (119) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة 2015، وكذلك ما ورد بكتاب الهيئة المؤرخ في 2023/6/11 بشأن طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الادارة حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (5%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (5%) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

تم اجتماع لجنة المكافآت بتاريخ 2025/01/28م للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31م، والتي تُقدر على النحو التالي:

صفة العضو	المبلغ بالريال القطري
رئيس مجلس الادارة	1,000,000
نائب رئيس مجلس الادارة	900,000
عضو مجلس الإدارة	800,000

مع الأخذ في الاعتبار توجيهات قطر للطاقة ذات الصلة وكذلك متطلبات قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة 2015 وتعديلاته بشأن احتساب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

وهو ما تم عرضه على اجتماع الجمعية العامة لشركة مسيعيد والتي عُقدت بتاريخ 2025/02/24م وإقراره بإجمالي مبلغ 5,900,000 ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة بما يتماشى مع اللوائح والقوانين. هذا ومع تطبيق الآلية حسبما وردت بكتاب الهيئة المؤرخ في 2023/6/11 بشأن طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، لم يتم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة كما تم العرض، بينما تم تحديدها بإجمالي مبلغ 2,950,513 ريال قطري فقط لضمان التقيد باللوائح المعمول بها.

أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها.

بخلاف ذلك، خلال عام 2025 لا توجد أية مزايا عينية أو نقدية مُقدمة لأيٍّ من أعضاء مجلس الإدارة، كما لا توجد أية قروض نقدية أو اعتمادات أو ضمانات قدمتها الشركة لرئيس أو أعضاء المجلس أو أعضاء الإدارة التنفيذية العليا خلال السنة المالية محل التقرير.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة، وعليه لا يتضمن الهيكل التنظيمي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا، وبالتالي لاتوجد أية مبالغ مكافآت أقرت للإدارة التنفيذية العليا عن عام 2025م.

تضم لجنة المكافآت حالياً ثلاثة أعضاء، وفيما يلي بيان التشكيل الحالي للجنة:

اسم العضو	المهام	بيان
السيد/ عبد العزيز محمد المناعي	رئيساً	غير مستقل
السيد/ عبدالله يعقوب الحاي	عضواً	غير مستقل
السيد/ أحمد علي محمد	عضواً	غير مستقل

رئيس اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة، أما العضوين الآخرين، فيتمتع كل منهما بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة بما يسهم في تأدية مهامهما وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة حيث يشغل السيد/عبدالله يعقوب الحاي، منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للطاقة، بينما يشغل السيد /أحمد علي محمد، منصب رئيس قسم الحوكمة والامتثال بإدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للطاقة.

10-3 تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لأدائه وأداء جميع اللجان في إطار حرصه على الإدارة الرشيدة والوفاء بالتزاماته فضلاً عن حرصه على تعزيز الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي تأخذ في اعتبارها مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل والعمل على تلبية توقعاتهم وهي:

1. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
2. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
3. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
4. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
5. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
6. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
7. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام 2025 المنعقد بتاريخ 2025/01/28م بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31م، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام 2025 المنعقد بتاريخ 2025/01/30م.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام 2026م التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2025 في ظل محددات التقييم الواردة بنظام الحوكمة، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام 2025، فإن مجلس الإدارة حرص على القيام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات او شكاوي من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. يسعى مجلس الإدارة دوماً نحو القيام بالالتزامات والمهام بفعالية وكفاءة.

4 - أعمال الرقابة بالشركة

تعد الرقابة الداخلية نظام متكامل من السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة بهدف تحقيق اهداف الشركة بكفاءة وفعالية، وحماية أصولها، وتعزيز دقة وموثوقية البيانات المالية، وبما يسهم في الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية والخارجية. وفي سبيل ذلك، يحرص المجلس على وجود إطار مناسب وفعال لنظام الرقابة الداخلية، تحديد السياسات والمسؤوليات، الاشراف والمتابعة المستمرة، تقييم المخاطر، تعزيز ثقافة الرقابة والامتثال. كما تقوم لجنة التدقيق بمراجعة مدى فعاليته وكفايته.

وعليه، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة مع تعزيز الرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة.

ويتم وضع وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية، والاشراف عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري. وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات بهدف دعم:

1. حماية أصول الشركة.
2. موثوقية وصحة التقارير المالية.
3. الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
4. تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمدقق حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الهيئة ، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

وعليه، تعمل الشركة على ما يلي:

1. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
2. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، تم تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2024. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2024. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2024 (أخذا في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار. ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقدَّرة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

1. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
2. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
3. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أوالتخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

1. **الضوابط على مستوى الكيان –** متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملاءمة وصقل المهارات.
2. **الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات –** تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
3. **ضوابط أنشطة الأعمال –** يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاث مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط – اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة – حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال– تسهم في تلبية أهداف الشركة بشأن الرقابة، والمساعدة في منع أو الكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب. وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر– سواء بشكل مستقل أو ضمنياً – أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كاف للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويعمل على استيفاء متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

1-4 إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يهدف هذا الإطار إلى وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملاءمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تعمل الشركة على توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتساعد في تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

2-4 التدقيق

1-2-4 التدقيق الداخلي

قامت لجنة التدقيق بالموافقة بقرارها رقم (2) لعام 2024 على مقترح تولي إدارة التدقيق الداخلي بقطر للطاقة لمهام وانشطة التدقيق الخاصة بالشركة "كمدقق داخلي" بدلاً من الاستعانة بمصادر خارجية.

يشمل نطاق المدقق الداخلي إجراء تقييم المخاطر على مستوى الشركة والمشاريع المشتركة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملاءمة، الحصول على موافقة لجنة التدقيق، اجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطة المعتمدة، تقديم تقاريره الى لجنة التدقيق بشكل دوري فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، مراجعة تطّور عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في مواجهة المخاطر ذات الصلة. كما يُقَيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يتم اعداد تقارير التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي على مستوى الشركة والمشاريع المشتركة حسب خطة التدقيق المعتمدة ووفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي. ثم يتم رفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. بشكل عام، من المقرر أن يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر، مستجدات التدقيق من حيث نتائج عمليات التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يساعد في الالتزام والامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية، وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

في عام 2025، أجرى المدقق الداخلي ٤ عمليات تدقيق في الشركة ومشاريعها المشتركة. تغطي خطط التدقيق الداخلي – والتي تستند الى تقييم المخاطر – بشكل عام مجموعة واسعه من المجالات مثل االعمليات الأساسية (الإنتاج والعمليات، سلامة العمليات، الصيانة، سلامة الأصول، إدارة الاستثمارات والمشاريع، تكنولوجيا العمليات، القياس والمعايرة، عمليات المختبر، إدارة الهندسة، وإدارة المخزون والمستودعات) والوظائف الداعمة (حوكمة الشركات، الامتثال، التخطيط الاستراتيجي للشركات وإدارة الأداء، المشتريات والتعاقد، إدارة سلسلة التوريد والمواد، المالية والحسابات، تقارير الإدارة، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة وإدارة المخاطر المؤسسية، مراجعة الأقران للتدقيق الداخلي، إدارة البيانات والسجلات، العلاقات العامة والمستثمرين، تخصيص التكاليف، وما إلى ذلك).

2-2-4 التدقيق الخارجي

يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة ووفق متطلبات معايير التدقيق الدولية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. ووفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق مهام المدقق الخارجي تقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 57 من النظام الأساسي " المدققون"، والذي مفاده أن مجلس الإدارة يوصي بتعيين مدققي حسابات الشركة الذين يجب أن يكونوا شركة محاسبة مستقلة ومعترف بها دولياً ومسجلة لممارسة العمل في دولة قطر، ويتم تعيينهم سنوياً لمدة سنة (1) واحدة من قبل الجمعية العامة. لا يجوز تعيين مدققي حسابات لأكثر من ثلاث (3) مدد متعاقبة ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك. يقدم مجلس الإدارة إلى مدققي الحسابات كافة المعلومات التي يطلبونها لإعداد تقاريرهم خلال شهرين (2) من نهاية السنة المالية للشركة. يحق للمدققين الإطلاع بشكل كامل على دفاتر وسجلات الشركة ويلتزم مدققو الحسابات بتقديم تقرير عن حسابات الشركة قبل موعد اجتماع مجلس الادارة واجتماع الجمعية العامة المعنيين وفقا للقواعد واللوائح المعمول بها. يحضر مدققو الحسابات الجمعية العامة السنوية (التي تنعقد خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية للشركة) ويقدموا تقريرهم بخصوص حسابات الشركة أمام هذه الجمعية العمومية السنوية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مدققي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مدققي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مدقق حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة.

ينص العقد فيما بين الشركة ومدقق الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام 2022 لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة – المُشكلة وفقاً لإجراءات المناقصات الخاصة بالشركة – بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. فيما يتعلق بعام 2025، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام 2024 والتي عُقدت بتاريخ 2025/02/24 على تعيين السادة ديلويت – فرع قطر "Deloitte" مدققاً خارجياً للشركة عن عام 2025 مقابل أتعاب سنوية قدرها 183,500 ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقيد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة. هذا، بالإضافة الى ذلك تم الموافقة على أتعاب إضافية للمدقق الخارجي لعام 2024 بواقع 18,250 ريال قطري نظير تقرير الأرباح المرحلية وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.

خلال عام 2025، حضر مدقق الحسابات " Deloitte " اجتماع الجمعية العامة للشركة عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31 والتي عُقدت بتاريخ 2025/02/24، وقام بتقديم تقرير التأكيد المستقل حول: (أ) تدقيق البيانات المالية، (ب) بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ، وكذلك (ج) البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا للقرار رقم (٥) لسنة 2016.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2025/12/31، قدم مدقق الحسابات الخارجي بعض الخدمات الخارجة عن نطاق التدقيق المطلوبة بموجب اللوائح المعمول بها. من المقرر حضور مدقق الحسابات الخارجي، ديلويت – فرع قطر"Deloitte" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام 2025 المزمع عقده بتاريخ 2026/02/22م، وسيقوم بتقديم تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة مسيعيد حول:

أ. تدقيق البيانات المالية حيث أفاد بالرأي أن البيانات المالية والمرفقة بتقريره تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ب. تقرير مجلس الإدارة حول تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول اعداد التقارير المالية، حيث أفاد بالرأي أن تقرير مجلس إدارة الشركة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية في القسم (4) من تقرير الحوكمة السنوي، تم بيانه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات "COSO Framework"، بما في ذلك استنتاجه بشأن فعالية التصميم والتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2025. منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة مسيعيد على أساس منفصل ولا يتعلق بعمليات المشاريع المشتركة (المجموعة) ككل، بناء على الاستثناءات المنصوص عليها من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. ولم يتم تعديل تقريره فيما يتعلق بهذه المسألة.

ج. بيان مجلس الإدارة حول الإمتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، حيث أفاد بأنه بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم اجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهه أي شيء يجعله يعتقد بأن بيان مجلس إدارة الشركة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما في ذلك النظام، لم يتم الإفصاح عنه بصورة عادلة جميع النواحي الجوهرية كما في 2025/12/31.

التقارير الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي المشار اليها بعاليه والتي تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي، قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.mphc.com.qa).

3-4 التقيد بالضوابط

يحرص مجلس إدارة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة على الامتثال إلى اللوائح التنظيمية المعمول بها وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة، كما يولي مجلس الإدارة أهمية لإعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات المحلية التنظيمية بشأن الحوكمة وبما يتماشى مع خصوصية تأسيسها.

حالات الاختلاف مع أحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء الاختلاف والتي يعود أسبابها الى خصوصية تأسيس الشركة. وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قرارات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال العمل على وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويعمل على ابقاء إدارة الشركة على علم بشكل دائم بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يعمل مسؤولي الامتثال على إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في إطار الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، جاري مراجعة إطار الحوكمة الخاص بالشركة بهدف تعزيز امتثال الشركة لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة فضلا عن القرارات واللوائح ذات الصلة المعمول بها، أيضاً وضع آلية لمراجعة امتثال الشركة وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. تهدف تلك الآلية بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل.

على مستوى المشاريع المشتركة والتي هي ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة على وعي تام بأهمية إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي.

يتم إدارة تلك الشركات بشكل مستقل – وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسست في ظلها مع الشركاء الآخرين – من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يسهم في حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم.

أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال، لجنة إدارة الأزمات والمخاطر التجارية، لجان المناقصات، لجنة الصحة والسلامة والأمن والبيئة، لجنة الموارد البشرية والتقطير، لجنة الانضباط، لجنة تكنولوجيا المعلومات وأمن الإنترنت، لجان توجيهية للمشاريع وأعمال الصيانة الدورية الشاملة. الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

من ناحية أخرى، يحرص مجلس إدارة شركة مسعيد بشكل دوري على مناقشة الأداء المالي والتشغيلي لمشاريعها المشتركة واجراء تحليل مقارن لعوامل المخاطر الخارجية مثل الأسعار، أحجام المبيعات وغيرها، أيضاً تحرص الشركة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة – الممثلين لها في المشاريع المشتركة – ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة بما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة المشروع المشترك وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قراراته امام شركة مسيعيد باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

5 - الإفصاح والشفافية

5-1 الإفصاح

تحرص الشركة على الالتزام بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.mphc.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، (ج) كبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين بالشركة. كما تحرص الشركة على الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، تفصح الشركة عن مدى التزامها بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والادراج في السوق، من بينها الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وما إذا كان هناك أي نزاع أو خصومة تكون الشركة طرفاً فيها بما فيها التحكيم والدعاوى القضائية.

خلال عام 2025، لم تُفرض على الشركة أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتُكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كذلك لا توجد تسويات لأي دعاوى سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هّدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

وفي إطار حرص الشركة على الشفافية والإفصاح والمشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتزويدهم بملخصات زاخرة بالمعلومات حول اثر أنشطة أعمالها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، تعمل الشركة على الإفصاح عن تقريرها للاستدامة الذي يلخص جوانب الاستدامة لشركات المجموعة ويستعرضها بشكل موحد، والذي تُتيح الشركة من خلاله الفرصة لاطلاع أصحاب المصلحة على مجهودات المجموعة مع الاستدامة والتأكيد على فلسفتها بشأن الاستدامة والتي تتمحور حول العمل وفقاً لمعايير رفيعة المستوى للسلامة والمحافظة على البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع المحلي.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملاءمة لإجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

5-2 تضارب المصالح وإعلاء مصلحة الشركة

يحرص أعضاء مجلس الإدارة على الالتزام بواجب الولاء والإخلاص للشركة، وبضرورة بذل كل الجهود الممكنة لتجنب الدخول في معاملات قد تؤدي الى تضارب في المصالح وألا يحصل هو أو أي من ذوي الصلة به على شروط تفضيلية. يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

علاوة على ذلك، يحرص المجلس على استقلالية قرارات الأعضاء عند تقييم المعاملات والاتفاقيات التي يكون لأعضاء المجلس أو المسؤولين مصالح أو ينتج عنها تعارض مصالح. يُطلب من الأعضاء الإفصاح عن أي تعارض مصالح، إن وجد، في معاملات أو اتفاقيات الشركة من خلال إقرارات سنوية لتضارب المصالح يقدمها كل عضو ويتم مراجعتها من قبل المجلس.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بمسيعيد للبتروكيماويات القابضة ومشاريعها المشتركة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

1-2-5 تعاملات الأطراف ذات العلاقة

قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة بهدف الامتثال للوائح ذات الصلة.
- العمل على أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملاءمة لسلطة الاعتماد.
- العمل على تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

يحرص المجلس على الالتزام بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عن تفاصيل تلك التعاملات ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية لشركة مسيعيد، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

وفي جميع الأحوال، يعمل مجلس الإدارة على أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألاّ تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

خلال عام 2025، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة مسيعيد (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستلمة من المشاريع المشتركة.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للمشاريع المشتركة.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة مسيعيد ومشاريعها المشتركة والكيانات ذات الصلة، والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بمسيعيد للبتروكيماويات القابضة ومشاريعها المشتركة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط، ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

لمزيد من التفاصيل عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة التي تبرمها الشركة، يمكن الرجوع الى الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31.

2-2-5 الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وضوابط وإجراءات تسهم في الحد من إمكانية إساءة استخدام البيانات والمعلومات الجوهرية وتنظيم تعاملات الأشخاص المطلعين في الشركة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ جهة الإيداع ببيانات المطلعين بما فيها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن أية تداولات على أسهم الشركة من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

هذا، وفي ضوء قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (2) لسنة 2024 الخاص بإصدار ضوابط تداول الأشخاص المطلعين، قامت الشركة بإعداد إطار كامل لضوابط المطلعين وفقاً لقرار الهيئة المشار اليه بهدف التقيد به، ويتم مراجعته مع كافة الأطراف ذات الصلة خاصة على مستوى النواحي القانونية.

6 - حقوق أصحاب المصالح

1-6 المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (50%) من رأس المال المدفوع للشركة، لا تكون هذه الإتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 13 من النظام الأساسي لها " الحقوق المرتبطة بالأسهم "، والذي مفاده أن يتساوى المساهمون من الفئة ذاتها ولهم كافة الحقوق والمميزات والقيود المترتبة على ملكية السهم، يمنح كل سهم (عدا السهم الممتاز) لمالكه حقوقاً متساوية في أصول الشركة وتوزيعات المساهمين بالإضافة إلى حق التصويت على أساس صوت واحد لكل سهم. حقوق مالكي الأسهم (عدا السهم الممتاز) تخضع لحقوق حامل السهم الممتاز المشار إليها في النظام الأساسي للشركة.

2-6 سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل جهة الإيداع. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وجهة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

3-6 حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يساعدهم في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.

ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ج. نشر عرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ه. حضور الفعاليات والمؤتمرات.

و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.mphc.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية بيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (mphc@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي والتواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 60 من النظام الأساسي لها " الاطلاع على دفاتر الحسابات "، والذي مفاده أن يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في مكتبها الرئيسي. مع الالتزام بالسرية والقيود التي يوافق عليها مجلس الإدارة من وقت لآخر، يحق للمساهمين ومدققي حسابات كل منهم وأعضاء مجلس الإدارة الاطلاع على دفاتر الحسابات وكافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. بشرط أنه قبل إجراء أية مراجعة لدفاتر أو سجلات الشركة، يلتزم المساهمون أولاً ببذل أقصى ما في وسعهم للحصول على المعلومات المطلوب الحصول عليها من خلال هذه المراجعة بالاستفسار عنها من مدققي حسابات الشركة.

4-6 حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

1-4-6 الحضور والدعوة

تنظر الجمعية العامة السنوية وتصادق على تقرير مجلس الإدارة على نشاط الشركة والأداء المالي خلال السنة المالية، وتقرير مدقق الحسابات، والبيانات المالية للشركة، وتقرير الحوكمة، ومقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 ومع الأخذ في الاعتبار تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة:

أ. المادة رقم 48 من النظام الأساسي " مكان عقد اجتماعات الجمعية العامة"، والذي مفاده أن كافة اجتماعات الجمعية العامة تعقد في قطر. ويجوز عقد الجمعية العامة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

ب. المادة رقم 49 من النظام الأساسي "إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تعقد بإشعار من رئيس مجلس الإدارة، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو أي عضو مجلس إدارة آخر يتم تفويضه للقيام بذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة. يتم توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

ج. المادة رقم 50 من النظام الأساسي "طلب انعقاد الجمعية العامة"، والذي مفاده أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (10%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز للمساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (25%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

د. المادة رقم 52 من النظام الأساسي "الحق في الحضور والتصويت"، والذي مفاده أن لكل مساهم (بما في ذلك القُصر والمحجور عليهم) مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في المداولات وتوجيه الأسئلة الى أعضاء مجلس الإدارة، والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام الى الجمعية العامة إذا رأى عدم كافية الإجابة، وله الحق في التصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه.

هذا ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز لأي مساهم في حال كان شركة أن يفوض أي شخص لتمثيله في الجمعية العامة (بموجب الصيغة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة) ويحق للشخص المفوض بهذا الشكل أن يمارس الصلاحيات ذاتها بالنيابة عن المساهم الذي يمثله والتي يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه.

من ناحية أخرى، يجوز لأي مساهم أن يفوض مساهم آخر (بموجب الصيغة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة) بصفة ممثل عنه في أي اجتماع جمعية عامة. ويحق للشخص الموكل بهذا الشكل أن يمارس الصلاحيات ذاتها بالنيابة عن المساهم الذي يمثله والتي يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال الشركة.

2-4-6 المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة ببنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2024/12/31، تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ 2025/02/24، حيث تم مناقشة والموافقة على بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2025/12/31، فمن المقرر النظر في بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه:

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
2. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 واعتماده.
3. تقرير مدقق حسابات الشركة عن البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 واعتماده.
4. اعتماد البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
5. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام 2025.
6. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع اجمالي أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2025 بواقع 0.042 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 4.2% من القيمة الاسمية للسهم.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2025/12/31، وتحديد مكافآتهم.
8. تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026 وتحديد أتعابهم.

3-4-6 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

كما سبق الإشارة، فإن مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة يتشكل طبقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (5) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (11) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قِبَل المساهم الخاص "قطر للطاقة" بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والافصاح عن المرشحين والتصويت والتعيين.

تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة وبما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

4-4-6 توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 2017/3/6، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 2018/3/6، بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (5%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام العمل على تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- **القيود على التدفقات النقدية:** ليس لزاماً على مسيعيد للبتروكيماويات القابضة أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- **القيود الخاصة بالجهات المقرضة:** يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- **القيود القانونية:** ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- **خطة الاستثمار المستقبلي:** ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة.

هذا، وبموجب أحكام ضوابط توزيع الأرباح بالشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (7) لسنة 2023 الصادر بتاريخ 2023/11/15، والتعديلات اللاحقة الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2024 الصادر بتاريخ 2024/07/04، تتولى جهة الإيداع بالنيابة عن كافة الشركات مهام توزيع الأرباح النقدية والأسهم المجانية التي يتقرر توزيعها على المساهمين من قبل الجمعية العامة، أو مجلس الإدارة وفق هذه الضوابط على أن يكون استحقاق الأسهم المجانية أو الأرباح النقدية، التي يتقرر توزيعها للمساهم الذي يمتلك أسهماً بنهاية جلسة تداول يوم انعقاد الجمعية العامة. بينما يكون تاريخ الاستحقاق في حال صدور قرار من مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية خلال العام المالي وفقاً لأحكام المادة (20) من هذه الضوابط هو سابع يوم عمل من تاريخ اصدار قرار المجلس.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام 2025 عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2024 بواقع (0.057) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (5.7%) من القيمة الاسمية للسهم.

وفي ضوء توجهات قطر للطاقة وحرصها على تعزيز الفائدة التي تعود على المُساهمين في الشركات المُدرجة في بورصة قطر بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، وكذلك تعزيز ثقة المستثمرين في الأداء التشغيلي للشركات المدرجة في بورصة قطر وقوة مركزها المالي وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية، فقد قررت قطر للطاقة بموجب إعلانها المؤرخ في 2024/06/30 دعم توجه توزيع أرباح مرحلية نصف سنوية في شركات التي تساهم فيها والمدرجة ببورصة قطر وفقاً للإجراءات والنُظم ذات الصلة لتحقيق ذلك الغرض.

من منطلق ذلك، أفصحت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بتاريخ 2025/8/12 عن بياناتها المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، وكذلك أفصحت على موافقة مجلس إدارة الشركة على توزيع أرباح نقدية مرحلية بواقع 0.026 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 2.6% من القيمة الأسمية للسهم وذلك لمساهمي الشركة كما في نهاية جلسة التداول بتاريخ 2025/8/20، وقد تم التنويه بتولي شركة إيداع لمهام توزيع الأرباح المرحلية وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها.

هذا ومن المقرر عرض اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام المالي المنتهي في 2025/12/31 بواقع 0.042 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 4.2% من القيمة الإسمية للسهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة المزمع عقده بتاريخ 2026/02/22 بعد إجراء التسويات اللازمة ذات الصلة والخاصة بالأرباح المرحلية والتي تم توزيعها خلال العام.

5-6 إبرام الصفقات الكبرى

تحرص الشركة على معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك عدد من الأسهم (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) يكون أكثر من أي عدد آخر من الأسهم يتم تحديده من قبل مجلس الإدارة من حين إلى آخر في رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة الحالي بناء على قرار مجلس إدارة الشركة رقم 5 لعام 2018 الصادر بتاريخ 2018/4/2 هو 2% من رأسمال الشركة، وهو ما تعمل جهة الإيداع على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

هـذا، وقـد قامـت الشـركة، اسـتناداً إلـى موافقـة اجتمـاع الجمعيـة العامـة غيـر العاديـة للشـركة والـذي عُقـد بتاريـخ 2022/3/15، بتعديـل المـادة رقـم 20 مـن النظـام الأساسـي لهـا " القيـود علـى امـتلاك الأسـهم"، والـذي مفـاده أنـه يجـوز بقـرار مـن مجلـس إدارة الشـركة – وفـقاً للقواعـد واللوائـح المعمـول بهـا – تحديـد ملكيـة المسـاهمين مـن غيـر القطرييـن بنسـبة تصـل إلـى (100%) مـن الأسـهم المدرجـة فـي بورصـة قطـر أو أي سـوق أسـهم يخضـع لتنظيـم.

وتبعـاً لذلـك، فقـد وافـق مجلـس الإدارة فـي اجتماعـه الـذي عقـد فـي أبريـل 2022 علـى زيـادة حـد التملـك لغيـر القطرييـن إلـى 100%، ثـم تـم اتخـاذ الإجـراءات اللازمـة فـي هـذا الصـدد لاسـتكمال موافقـات الجهـات المعنيـة ذات الصلـة حيـث تمـت الموافقـة مـن قبـل مجلـس الـوزراء باجتماعـه المنعقـد فـي 12 أكتوبـر 2022 علـى زيـادة نسـبة تملـك المسـتثمر غيـر القـطـري فـي رأس مـال الشـركة لنسـبة تصـل الـى 100%.

يتـم الحصـول علـى البيانـات الخاصـة بالمسـاهمين فـي رأسـمال شـركة مسـيعيد للبتروكيماويـات القابضـة مـن سـجلات المسـاهمين لـدى جهـة الإيـداع، وفيمـا يلـي كبـار المسـاهمين كمـا فـي 31 ديسـمبر 2025:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
قطر للطاقة	%57.85
جهاز قطر للاستثمار	%0.79
مساهمون آخرون	%41.36
الإجمالي	%100.00

يتـم الاعتمـاد علـى جهـة الإيـداع فـي الحصـول علـى المعلومـات المحدثـة أولاً بـأول فيمـا يتعلـق بسـجلات المسـاهمين. وطبـقاً لمـا ورد مـن بيانـات مـن قبـل جهـة الإيـداع حتـى تاريـخ 31 ديسـمبر 2025، ليـس هنـاك أي مسـاهم قـد تجـاوز بشـكل مباشـر حـد تملـك الأسـهم طبـقاً للنظـام الأساسـي للشـركة إلا مـا تـم النـص عليـه صراحـة كاسـتثناء بالنظـام الأساسـي لهـا.

6-6 حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تحـرص الشـركة علـى المحافظـة علـى حقـوق أصحـاب المصالـح واحترامهـا، ويجـوز لـكل صاحـب مصلحـة فـي الشـركة طلـب المعلومـات ذات الصلـة بمصلحتـه بعـد إثبـات صلتـه، وتعمـل الشـركة وفـقاً للوائـح المعمـول بهـا علـى تقديـم المعلومـات المطلوبـة فـي الوقـت المناسـب وبالقـدر الـذي لا يهـدد مصالـح الآخريـن أو يضـر بمصالحهـا.

وفـي سـبيل المسـاعدة علـى تواصـل أصحـاب المصالـح مـع الشـركة لإبـداء أيـة مخـاوف لديهـم بشـأن أيـة ممارسـات غيـر قانونيـة أو غيـر أخلاقيـة قـد تؤثـر علـى مصالحهـم، فقـد تـم اعتمـاد سياسـة ضمـن إطـار الحوكمـة الخـاص بالشـركة للإبلاغ عـن المخالفـات/الانتهاكـات والإجـراءات ذات الصلـة التـي قـد تؤثـر سـلباً علـى الشـركة أو عملائهـا أو مسـاهميها أو موظفيهـا أو الجمهـور بصفـة عامـة. وبموجـب هـذه السياسـة، يتـم تكليـف أحـد أعضـاء لجنـة التدقيـق التابعـة للمجلـس بمعالجـة موضـوع المخالفـات التـي يتـم الإبلاغ عنهـا، ويعمـل عضـو اللجنـة المُكلـف علـى رفـع المسـائل التـي أثارهـا المُبلّـغ وإبلاغهـا إلـى لجنـة التدقيـق بحسـب أهميـة المسـألة. كمـا تـم تخصيـص رقـم الهاتـف 2803 4013 (974+) علـى الصفحـة الرئيسـية للموقـع الإلكترونـي للشـركة (www.mphc.com.qa) للتواصـل فـي ذلـك الشـأن.

تسـهم تلـك الإجـراءات فـي الدفـاع بشـكل رئيسـي ضـد أي تجـاوز مـن قبـل الإدارة للنهـج المتبـع فـي الضوابـط الداخليـة، ممـا يسـهم فـي تحسـين حوكمـة الشـركة.

وتـدرك مسـيعيد للبتروكيماويـات القابضـة أن القـرار بـالإبلاغ عـن أحـد المخـاوف هـو أحـد القـرارات التـي يصعـب اتخاذهـا خشـية الانتقـام مـن المسـؤولين عـن المخالفـة، وعليـه فـإن الشـركة لا تتهـاون فـي التصـدي للمضايقـات أو الإيـذاء وتسـعى فـي إجراءاتهـا علـى حمايـة المبلغيـن عـن المخالفـات ممـن ينقلـون مخاوفهـم بحسـن نيـة.

7-6 حق المجتمع

شـركة مسـيعيد هـي الشـركة الوحيـدة والمتفـردة فـي خصوصيـة إدراجهـا بالسـوق الماليـة القطريـة والـذي تـم وفـق آليـة لمنـح أسـهم تشـجيعية مجانيـة بنسـبة 100% مـن الأسـهم المخصصـة للمسـاهمين عنـد الاكتتـاب ووفقـا للآليـات المنصـوص عليهـا بنشـرة الطـرح العـام للشـركة، جـاءت هـذه الآليـة بهـدف تشـجيع ثقافـة الإدخـار لـدى المواطنيـن القطرييـن وحصولهـم علـى أقصـى فائـدة مرجـوة مـن أنشـطة الشـركة.

أتمت قطر للطاقة مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة المنح الأول لتوزيع الأسهم التشجيعية المجانية لمساهمي الشركة المؤهلين والذين استوفوا شرط الاستحقاق كما في إغلاق يوم الاثنين الموافق 31 ديسمبر 2018 في بورصة قطر، وذلك بواقع 50% من الأسهم المخصصة لهم عند الاكتتاب ووفقا للآليات المنصوص عليها بنشرة الطرح العام للشركة.

تم تخصيص الأسهم المجانية من حصة قطر للطاقة والتي انخفضت جرّاءه من 74.2% إلى 65.5%، أي بواقع 8.7%، أي أن قطر للطاقة تنازلت عن عدد من الأسهم ما يقارب 109.3 مليون سهم بقيمة سوقية بواقع 1.6 مليار ريال قطري كما في إغلاق 2018/12/31، فضلاً عن تنازل قطر للطاقة عن توزيعات الأرباح الخاصة بتلك الأسهم التي قررها مجلس إدارة الشركة عن العام المالي المنتهي في 2018/12/31.

أيضاً، أتمت قطر للطاقة في تاريخ المنح الثاني لتوزيع الأسهم التشجيعية المجانية لمساهمي الشركة المؤهلين والذين استوفوا شرط الاستحقاق كما في إغلاق يوم الأحد الموافق 31 ديسمبر 2023 في بورصة قطر، وذلك بواقع50% من الأسهم المخصصة لهم عند الاكتتاب ووفقا للآليات المنصوص عليها بنشرة الطرح العام للشركة.

وبناء عليه، تم تخصيص الأسهم المجانية من حصة قطر للطاقة والتي انخفضت جرّاءه من 65.4% إلى 57.9%، أي بواقع 7.5%، أي أن قطر للطاقة تنازلت عن عدد من الأسهم ما يقارب 948 مليون سهم بقيمة سوقية بواقع 1.7 مليار ريال قطري كما في إغلاق 2023/12/31، فضلاً عن تنازل قطر للطاقة عن توزيعات الأرباح الخاصة بتلك الأسهم التي يقررها مجلس إدارة الشركة عن العام المالي المنتهي في 2023/12/31.

وما يجدر الإشارة اليه ان نسبة المساهمين المؤهلين للحصول على أسهم المجانية في تاريخ المنح الثاني تقدر بما يقارب 65.4% أي أنهم احتفظوا بما لا يقل عن 50% من أسهم الاكتتاب لمدة عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة، مما يجعلهم مؤهلين للحصول على أسهم التشجيعية في تاريخ المنح الثاني، وهذا يبرهن على نجاح استراتيجية قطر للطاقة التي انتهجتها عند طرح شركة مسيعيد والذي تم وفق آلية لمنح أسهم تشجيعية مجانية بنسبة 100% من الأسهم المخصصة للمساهمين عند الاكتتاب ووفقا للآليات المنصوص عليها بنشرة الطرح العام للشركة، وذلك بهدف تشجيع ثقافة الإدخار لدى المواطنين القطريين وضمان حصولهم على أقصى فائدة مرجوة من أنشطة الشركة.

من ناحية أخرى، تعمل شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة على تحقيق التكامل الاقتصادي والتشغيلي فيما بين الشركات المنضوية تحت مظلتها، وتوظيفه بما يدعم استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الوطني. فضلا عن مساهمة الشركة من خلال مشاريعها المشتركة في التنمية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل من خلال مبادرات في جوانب مثل:

1. **الصحة والسلامة والبيئة:** حملة التوعية الصحية، برامج إدارة سلامة العمليات، تعزيز المشاركة في سلامة العمليات والثقافة بهذا الشأن، والتدريب على الصحة والسلامة والبيئة، والتميز التشغيلي، وبرامج التوعية بالبيئة والتدريب والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وتعزيز الموارد وتقليل الانبعاثات والنفايات من خلال الاستثمارات المستمرة في المشاريع البيئية، إلى آخره،
2. **الموظفين:** برامج التقطير المتوافقة مع رؤية قطر الوطنية 2030 (الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، واستبقاء الموظفين والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية، إلى آخره،
3. **المجتمع:** إثراء المجتمع والنهوض بالمجتمعات المحلية جزء حيوي من أهداف المجموعة. وقد بذلت جهود لتعزيز الشراكة المجتمعية، توفير الفرص والمبادرات التعليمية للشباب القطري، حملات التبرع، والقيمة المضافة لشركاء الأعمال، وضمان رضا العملاء، وإنفاق بحوالي 90.24% في المشتريات المحلية.

وفي إطار حرص الشركة على المشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة و سعيها المستمر نحو التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، تعاقدت الشركة مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في مجال الاستدامة لدعم الشركة في تطوير تقاريرها عن الاستدامة بدءاً من عام 2024 مع تطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها. وفي هذا السياق فمن المقرر تحديد الموضوعات الجوهرية المتعلقة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة للإفصاح عنها في تقرير الشركة من خلال اشراك أصحاب المصلحة والتقييم، بعد ذلك يتم جمع المعلومات والبيانات النوعية والكمية المتعلقة بالموضوعات الجوهرية التي تم تحديدها، ثم التحليل والسرد في التقرير.

تواصل المجموعة بذل الجهود لتحسين استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات من خلال العديد من مبادرات تحسين العمليات التي تم تنفيذها.مثل ترقية نظام المراقبة المستمرة للانبعاثات، ومشروع تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت (SO2). كما تسعى المجموعة إلى تحسين الكفاءة في استهلاك المياه وإعادة التدوير. وقد كان إنشاء منشأة التصريف السائل شبه الصفري (NZLD) التي اكتملت في عام 2024 خطوة كبيرة في تقليل هدر المياه ودعم الاستدامة. وتشمل ممارسات إدارة النفايات تحويل المواد المقاومة للحرارة من مدافن النفايات إلى إعادة التدوير، وإعادة تدوير زيوت التشحيم، وبيع بطاريات الرصاص الحمضية لاسترجاع الرصاص. وقد تم تنفيذ العمليات بطريقة موثوقة وآمنة مع عدم وجود أية إصابات مسجلة للمقاولين للسنة الثانية على التوالي. وتحرص المجموعة على تعزيز ثقافة السلامة ورفاهية الموظفين والمقاولين، مع الحفاظ على الكفاءة والموثوقية في العمليات، ولذلك تعطي الأولوية لذلك من خلال إدارة المخاطر بشكل استباقي وممارسات التحسين المستمر للحفاظ على بيئة عمل آمنة وصحية.

وقد أصبحت المجموعة من خلال الحلول التي قدمتها نموذجاً تحتذى به الشركات الأخرى العاملة في قطاع البتروكيماويات بالمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نهج المجموعة فيما يتعلق بالاستدامة يتسق مع رؤية قطر الوطنية 2030 بأن يصبح مجتمعنا مجتمعاً مستداماً يولي أهمية كبيرة للمسائل البيئية والاقتصادية والتنمية البشرية.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

يتم توجيه نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة السنوية، بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 والمعدل بموجب قانون رقم 8 لسنة 2011، لدعم الأنشطة الرياضية، والثقافية والاجتماعية والخيرية. بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في 2024/12/31 ما يصل إلى 17.97 مليون ريال قطري (2023:27 مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب الهيئة العامة للضرائب في 2025/04/29.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2025/12/31، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع 13.32 مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق مستويات الحوكمة المناسبة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام 2025، فإن مجلس إدارة الشركة حرص على القيام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة بما يسهم في تحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد / أحمد سيف السليطي

رئيس مجلس الإدارة
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ أحمد سيف السليطي من كلية كاديت بارك بالمملكة المتحدة عام 1984 بدرجة دبلوم عالٍ في الهندسة الميكانيكية.

انضم السيد/ السليطي إلى شركة قطر للطاقة عام 1976. يتمتع بخبرة إدارية واسعة في عمليات حقول النفط والغاز الكبيرة في قطر للطاقة. لديه 38 عامًا من الخبرة في عمليات حقول النفط والغاز والبتروكيماويات، وإعادة تطوير الحقول القائمة، وتشغيل المشاريع الكبرى، وإعادة الهيكلة التنظيمية، وإدارة القوى الموارد البشرية، والتقييمات الاقتصادية وعمليات الاستحواذ.

يشغل السيد/ أحمد سيف السليطي حاليًا منصب كبير المستشارين، مكتب الرئيس والمدير التنفيذي في شركة قطر للطاقة.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة قطر للوقود (وقود).
نائب رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات.

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

24500 سهم

السيد / محمد سالم عليان المري

نائب رئيس مجلس الإدارة
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد سالم المري على بكالوريوس العلوم في هندسة الغاز الطبيعي عام 1991.

بدأ السيد/ المري مسيرته المهنية في قطر للطاقة عام 1991، حيث تقلد عدة مناصب هندسية، وشارك في عضوية فرق عمل المشروعات في قطر غازا– ومشروع سوائل الغاز الطبيعي NGL–4.

وفي عام 2002، انضم السيد/ المري إلى إدارة مشاريع النفط والغاز بقطر للطاقة وشغل العديد من المناصب، منها منصب مدير تطوير منشآت النفط والغاز، حيث تضمنت مسؤولياته تصميم المرافق وتنفيذ مشاريع جديدة، مثل الغاز الطبيعي المُسال وتحويل الغاز إلى سوائل وخطوط أنابيب الغاز وحقول النفط. وفي عام 2014، تم تعيينه في منصب نائب الرئيس التنفيذي لخدمات المشاريع والهندسة والمشتريات.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

لا يوجد.

السيد / عبد العزيز جاسم المفتاح

عضو لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد / عبد العزيز جاسم المفتاح حاليا منصب نائب الرئيس لشؤون المدن الصناعية بقطر للطاقة. ورئيس مجلس الإدارة لشركات قطر للبتروكيماويات وقاتوفين وقطر للفينيل وشركة ناقلات بالإضافة الى نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة وقود.

تقلد سابقا عدة مناصب مختلفة في مجالس إدارة كل من أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل، وشركة قطر للإضافات البترولية، وشركة أمواج، وشركة استاد.

تخرج من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الامريكية، بشهادة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات.
نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للوقود (وقود).

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

181940 سهم

السيد / عبد العزيز محمد المناعي

رئيس لجنة المكافآت
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:
تخرج السيد/ المناعي مهندساً للطيران، ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الموارد البشرية في قطر للطاقة ، حيث يتمتع بخبرة تزيد عن عشرين عاماً في قطاع الطاقة.

إضافة إلى منصبه التنفيذي في قطر للطاقة، يتولى السيد المناعي عدة مناصب قيادية في مجال الحوكمة.

المناصب الأخرى*:
نائب رئيس مجلس إدارة شركة صناعات قطر.
عضو مجلس إدارة بنك قطر الوطني

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:
130640 سهم

السيد / عبد الرحمن أحمد الشيبي

رئيس لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ عبد الرحمن أحمد الشيبي
حاليًا منصب نائب الرئيس للشؤون المالية والتخطيط في قطر للطاقة. وهو مسؤول عن تطوير وتنفيذ استراتيجيات وممارسات التمويل بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

وقد ساهم بصورة رئيسية لتحويل قطر للطاقة (QatarEnergy) ودولة قطر إلى لاعب رائد في عالم التمويل.

وقاد أول تمويل لشركة قطر للغاز (عمليات التنقيب). وشارك أو قاد معظم معاملات التمويل خلال التسعينيات، وكذلك ساهم في الحصول على أول تقييم إئتماني للدولة، وقطر للطاقة. وكذلك التقييم الائتماني لأول تمويل بضمان مشروع (رأس غاز). وعند الشروع في تطوير سلسلة من المشاريع الضخمة المتعلقة بحقل الشمال ومشاريع البتروكيماويات منذ بداية سنة 2000 الى 2010 قام بتطوير وإكمال جميع احتياجات التمويل لبرنامج قطر للطاقة بنجاح وكذلك ساهم في قيادة تلبية احتياجات التمويل الرئيسية لدولة قطر دعماً لوزارة المالية بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 بصفته قائد الفريق الاستشاري المالي وعضو لجنة السياسات المالية للدولة حينذاك.

ويشغل السيد الشيبي منصب عضو مجلس الإدارة في شركات مالية ونفطية وغازية رئيسية وغيرها من الشركات التي تشكل قلب اقتصاد الدولة، ومنها مجموعة شركات قطر للغاز ورئيس مجلس إدارة شركة قطر للألمنيوم وقامكو وهذا بالإضافة الى عدة مناصب قد شغلها خلال فترة عمله حيث كان عضوا في مجلس إدارة الخليج للحفر، وشركة تسويق وشغل منصب رئيس مجلس إدارة منتجات قبل اندماجها في قطر للطاقة. وشغل منصب عضو مجلس الإدارة في بورصة قطر.

وشارك في المرحلة الأولى من أنشطة تطوير حقل الشمال وكان عضوًا في بعض اللجان التوجيهية لتطوير الغاز الطبيعي المسال المسؤولة عن تطوير المشاريع وخطط التنفيذ التي أدت إلى تحويل قطر للطاقة QatarEnergy من لاعب إقليمي صغير إلى لاعب دولي مؤثر عملاق.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم أيضًا بشكل كبير في تطوير وتفاوض على العديد من اتفاقيات المشاريع المشتركة والتنمية التي تغطي المشاريع المتوسطة والضخمة مثل مشاريع الغاز الطبيعي المسال وتحويل الغاز إلى سوائل والبتروكيماويات.

وتخرج السيد الشيبي من جامعة أريزونا سنة 1988 بدرجة البكالوريوس في المالية وإدارة الأعمال

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم (قامكو).

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

16340 سهم

السيد / محمد عيسى المناعي

عضو لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرّج السيد/ محمد عيسى المناعي من جامعة ليفربول ببكالوريوس القانون مع مرتبة الشرف) في سنة 2007. وفي ذات السنة استهل مسيرته المهنية بقطر للطاقة بوظيفة مستشار قانوني مشارك بقسم المشاريع. وفي سنة 2009 تمّ اعتماد السيد/ محمد المناعي عضواً في نقابة المحامين في إنجلترا وويلز كأول محام قطري بعدما اجتاز بنجاح الدورة المهنية للمحاماة في كلية الحقوق في لندن. وبعد ذلك، عمل محامياً في مكتب ماكنير شامبرز للمحاماة، حيث اتسم تركيزه المهني بشكل خاص على التحكيم التجاري الدولي والتقاضي.

بعد أن قضى فترةً قصيرةً في قطاع صناعة التعدين بوظيفة مدير للشؤون القانونية في شركة قطر للتعدين، انضم السيد/ محمد المناعي إلى قطر للطاقة في ديسمبر 2014 ليشغل منصب مدير الشؤون القانونية وسكرتير مجلس الإدارة، وظل في هذا المنصب حتى الآن.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم (قامكو).

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

لا يوجد

السيد / على ناصر تلفت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ علي ناصر تلفت على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة تراي استيت في الولايات المتحدة الأمريكية – فبراير 1990.

انضم السيد/ علي تلفت إلى قطر للطاقة عام 1990، حيث عُين مهندساً للاتصالات، ثم رئيساً لخدمات الاتصالات (الإدارة البحرية)، ومديراً لإدارة مساندة الحقول. وشغل خلال الفترة الممتدة من يناير 2010 إلى سبتمبر 2012 منصب مدير إدارة التدريب.

وقد شغل السيد/ تلفت منصب مدير إدارة العلاقات العامة والاتصالات بالإنابة، ثم أصبح مديراً لمكتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

ويشغل حالياً منصب مدير مكتب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة إضافة لمنصب مدير مكتب سعادة وزير الدولة لشؤون الطاقة.

المناصب الأخرى*:

لايوجد

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

133000 سهم

*مناصب الأعضاء المشار اليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

شركة مسيعيد
للبتروكيماويات
القابضة

Mesaieed
Petrochemical
Holding Company

ص.ب. 3212، الدوحة، قطر
هاتف: 2080 4013 974+
فاكس: 9750 4013 974+
الموقع الإلكتروني: www.mphc.com.qa
البريد الإلكتروني: mphc@qatarenergy.qa